علم شرح الحديث

و

روافد البحث فيه

تصنيف

محمد بن عمر بن سالم بازمول

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده، و نستعينه ، و نستغفره، ونعوذ بالله، من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ .

يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَتَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُم مُّسْلِمُونَ

يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِيْ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَآءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِيْ تَسَآءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيْباً

يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً .

أما بعد: فإن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد، وشرّ الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أمّـــا بعد: فهذه دراسة في علم شرح الحديث، أردت بها التعريف بهذا العلم، وبيان روافد البحث فيه التي يحتاج إلى معرفتها من يتكلم في شرح الحديث وتفسيره، مع شيء من أصول ذلك. وقد أسميت هذه الدراسة :

علم شرح الحديث وروافد البحث فيه

وقد قصرتها على مقصدين وخاتمة؛

أمّا المقصد الأول : ففي التعريف بعلم شرح الحديث.

أمّا المقصد الثاني : ففي روافد البحث في شروح الحديث.

أمّا الخاتمة ففيها الخلاصة والتوصيات.

والدراسة جديدة في هيئتها، لكن مسائلها مجموعة من كلام العلماء وتصرفاتهم، في كتب

الشروح والردود وغيرها، مستنبطة من توجيهاتهم وإشاراتهم .

راجياً أن يساعد البحث في إلقاء الضوء على هذا الجانب من كتب الحديث.

و لا يفوتني تسجيل شكري لكل من قرأ هذا البحث، فقد أفدت من توجيهاتهم وملاحظاتهم جزاهم الله خيراً. سائلاً الله توفيقه وهداه، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المقصد الأول : التعريف بعلم شرح الحديث.

وفيه بيان النقاط التالية:

ـــ حده واسمه.

ـــ موضوعه ومسائله.

ـــ واضعه.

ـــ استمداده.

ـــ نسبته إلى سائر العلوم الشرعية.

ـــ حكم طلبه وتعلمه.

ـــ فضله وثمرته.

وإليك البيان :

أولاً : حده واسمه.

الشرح في اللغة هو الكشف والتوضيح والفهم والبيان[١].

والحديث في اللغة : الحديث، و الخبر قليله وكثيره [٢].

وفي الاصطلاح : ما أضيف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو المرفوع[٣].

فشرح الحديث اصطلاحاً : الكشف و التوضيح لمعاني وفقه ما أضيف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

وإذا كان العلم في اصطلاح التدوين : "هو مجموعة المسائل والأصول الكلية المتعلقة بجهة واحدة"[٤]؛ فإن علم شرح الحديث هو : معرفة مجموعة المسائل والأصول الكلية المتعلقة ببيان معاني وفقه ما أضيف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم". فشرح الحديث يقصد به توضيح وبيان معانيه وفقهه، ومتممات ذلك.

ويسمى هذا العلم بفقه الحديث، أو علم شرح الحديث، أو علم معاني الحديث، أو علم أصول تفسير الحديث.

ثانياً : موضوع علم شروح الحديث ومسائله.

موضوع هذا العلم هو حديث الرسول صلى الله عليه وسلم من جهة القواعد الكلية والمسائل المتعلقة ببيان معاني الحديث، والمراد منه.

ومسائله تحرير هدف الحديث ومقصده، ومعناه على جهة الإجمال، وسلامته من المعارض والناسخ، وتفسير الألفاظ، وبيان معانيها و المراد منها. ويقصد بذلك الألفاظ الواقعة في الحديث النبوي.

فشرح الحديث يُعنى بثلاثة جوانب وهي التالية:

١- ما يتعلق بالإسناد ، من حيث التخريج وبيان درجة الحديث ، والتعريف بالرواة،

---

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة (٢٦٩/٣)، القاموس المحيط (٢٣٩/١).

(٢) انظر : معجم مقاييس اللغة (٣٦/٢)، القاموس المحيط (١٧٠/١).

(٣) انظر : الكفاية ص٢١، علوم الحديث ص٤٥.

(٤) كشف الظنون (٦/١)، وقارن بــ أبجد العلوم (٤٣/١).

وضبط ما يحتاج إلى ضبط من أسماء الرواة، مع بيان المهمل والمبهم في الإسناد، على وجه الاختصار، وبدون تعمق وإمعان؛ لأن لكل جانب من هذه الجوانب المتعلقة بالإسناد علمًا يختص به.

٢- ما يتعلق ببيان معاني ألفاظ الحديث – تحتاج إلى بيان – وذلك بالرجوع إلى كتب الغريب واللغة.

٣- بيان المراد بالحديث، وهذا هو فقه الحديث، الذي تختلف فيه منازع أنظار أهل العلم واستنباطهم. مع ملاحظة أن الفرق بين بيان معنى اللفظ من جهة اللغة وبين بيان المعنى المراد من الحديث[(١)] .

ثالثاً : واضع هذا العلم.

أول من تكلم في هذا العلم هو الرسول صلى الله عليه وسلم، فقد كان يبين للصحابة معاني بعض الألفاظ والمراد منها، فيلفت الأنظار إلى كنوز الحديث النبوي، كما في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ؟ قَالُوا: الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ فَقَالَ: إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا وَقَذَفَ هَذَا وَأَكَلَ مَالَ هَذَا وَسَفَكَ دَمَ هَذَا وَضَرَبَ هَذَا فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ"[(٢)].

وكما في حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ قَالَ رَجُلٌ إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً قَالَ إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ الْكِبْرُ بَطَرُ الْحَقِّ وَغَمْطُ النَّاسِ" [(٣)].

---

(١) وسيأتي – إن شاء الله تعالى – التنبيه على الفرق بين بيان معنى اللفظ من جهة اللغة، والمعنى المراد من الحديث.

(٢) حديث صحيح.

أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، حديث رقم (٢٥٨١).

(٣) حديث صحيح.

أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب تحريم الكبر وبيانه، حديث رقم (٩١).

وكما في حديث أَنَسٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ قَالَتْ عَائِشَةُ أَوْ بَعْضُ أَزْوَاجِهِ: إِنَّا لَنَكْرَهُ الْمَوْتَ قَالَ: لَيْسَ ذَاكِ وَلَكِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ بُشِّرَ بِرِضْوَانِ اللَّهِ وَكَرَامَتِهِ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ فَأَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ وَأَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا حُضِرَ بُشِّرَ بِعَذَابِ اللَّهِ وَعُقُوبَتِهِ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَهَ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ وَكَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ"[١]، ونحو ذلك من الأحاديث!

ثم سار على سبيله صحابته رضوان الله عليهم والأئمة من بعدهم، رضي الله عنهم أجمعين.

وأمّا المؤلفات في أصول شرح حديث الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فاعلم أن كلام العلماء رحمهم الله تعالى في أصول تفسير الحديث وبيان معانيه وفقهه، مبثوث في مصنفاتهم، سواء منها ما كان متعلقاً بعلم مصطلح الحديث[٢]، أم ما كان متعلقاً بشروح الحديث، أم ما كان متعلقاً بالردود على المخالفين[٣].

فمسائل هذا العلم ليست ببدع.

بل ذكر ابن حبان (ت٣٥٤هـ) رحمه الله تعالى كتاباً له وسمه بـ "فصول السنن"، يبدو من خلال إشاراته أنه يتعلق بالقواعد التي يحتاج إليها من يتكلم في تفسير الحديث وبيان

---

(١) حديث صحيح.
أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، حديث رقم (٦٥٠٧)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء، باب من أحب الله لقاءه، حديث رقم (٢٦٨٣).

(٢) هناك أنواع حديثية تتعلق بـ "أصول تفسير الحديث النبوي"، وهي التالية: ١ـ ناسخ الحديث ومنسوخه. ٢ـ مختلف الحديث ومشكله. ٣ـ غريب الحديث. ٤ـ أسباب ورود الحديث. ٥ـ فقه الحديث.
وهذه الأنواع مذكورة في كتب مصطلح الحديث.

(٣) ردود العلماء رحمهم الله تعالى على المخالفين تتضمن التنبيه على كثير من قواعد الاستنباط والفهم للقرآن العظيم والسنة النبوية. وكتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وخاصة: "منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية"، مليئة ومشحونة بذلك، وكذا كتب تلميذه ابن قيم الجوزية وخاصة: "بدائع الفوائد"، و "زاد المعاد"، مشحونة بذلك.
أمّا كتب شروح الحديث فأنهضها وأكثرها تنبيهاً على أصول تفسير الحديث: "فتح الباري بشرح صحيح البخاري"، لابن حجر العسقلاني رحمه الله.

معانيه، فهو يذكر مثلاً:

- من فصول السنن: الخبر المجمل الذي جاء بيانه في الخبر نفسه عن صحابي آخر[١].

- ومن فصول السنن: ما جاء فيها الاسم مضافاً إلى الشيء للقرب من التمام، وما جاء فيها نفي الاسم لنفي الكمال[٢].

- ومن فصول السنن: ما جاء فيه النهي عن شيء يأثم فاعله، ولا يبطل فعله[٣].

- ومن فصول السنن: ما جاء فيها الخبر على حسب حال فلا يعم في كل الأحوال[٤].

لكن هذا الكتاب معدود من الكتب المفقودة.

ويلوح لي أن "فصول السنن"، التي ذكرها ابن حبان رحمه الله، هي ذات الفصول التي بنى عليها كتابه: "الأنواع والتقاسيم"، كما يظهر هذا لمن تأمل الفصول التي ذكرها رحمه الله في أوّل كتابه "الأنواع والتقاسيم"[٥]، وقارنها بإشاراته إلى كتاب: "فصول السنن" التي ذكرتها لك قبل قليل.

وكانت عناية ابن حبان (ت٣٥٤هـ) رحمه الله - على ما يبدو - في صحيحه بإيراد الأحاديث مع الإلمام بشيء من معانيها، بينما كانت عنايته في كتابه: "فصول السنن"، بالتنبيه على الفصل مع التمثيل له، لينبه المتفقه على مراعاته. هذا ما لاح لي، والله أعلم.

ولعل مما يؤكده قول ابن حبان رحمه الله: "فمن لم يحفظ سنن النبي ﷺ لم يحسن تمييز صحيحها من سقيمها، ولا عرف الثقات من المحدثين، ولا الضعفاء المتروكين، ومن يجب قبول انفراد خبره ممن لا يجب قبول زيادة الألفاظ في روايته، ولم يحسن معاني الأخبار، والجمع بين تضادها في الظواهر، ولا عرف المفسر من المجمل، و لا المختصر من المفصل، و

---

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١٢١/١٢).

(٢) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢١٦/٥)، روضة العقلاء ص٢٠٨. وانظر رسالة: "الإمام محمد بن حبان البستي ومنهجه في الجرح والتعديل" (٣٦٦/١) (على الآلة الكاتبة - لعداب الحمش).

(٣) الإحسان (٤٦٨/٥-٤٦٩، ٥٧٠)..

(٤) ما سبق (٣٧٥/١، ٣٨٥، ٤٠١، ٤٩٩).

(٥) ما سبق (١٠٥/١-١٤٩).

لا الناسخ من المنسوخ، و لا اللفظ الخاص الذي يراد به العام، و لا اللفظ العام الذي يراد به الخاص، و لا الأمر الذي هو فريضة وإيجاب، و لا الأمر الذي هو فضيلة و إرشاد و لا النهي الذي هو حتم لا يجوز ارتكابه من النهي الذي هو ندب يباح استعماله، مع سائر فصول السنن؛ كيف يستحل أن يفتي؛ أو كيف يسوغ لنفسه تحريم الحلال، أو تحليل الحرام تقليداً منه أن يخطئ ويصيب رافضاً قول من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﷺ "اهـ[١].

وذكر صديق حسن خان (ت١٣٠٧هـ) رحمه الله في كتابه "الحطة"[٢] كتاباً قد يظن أنه في علم شروح الحديث، حيث قال رحمه الله: "أمّا طريقة الشرح وضوابطه فقد أفرده بالتأليف رفيع الدين الدِّهلوي، في رسالته المسمَّاة بـ "التكميل"[٣]، وكذا والده المولى ولي الله المحدث الدِّهلوي في بعض رسائله، وظني أنهما منفردان في تدوين هذا العلم، فإنه علم لم يسبق إليه"اهـ

أقول: لم أقف على كتاب "التكميل"، لكن رأيت فصولاً منه بكاملها[٤]، بل وقفت على الباب الثاني منه بنصه[٥]، والذي تبين لي أن الكتاب في طريقة الشروح عموماً، لا في خصوص شروح الحديث، بل تعرضه لقضايا التأليف والتدوين، وما يُسمى بعلم الوضع هو مقصده، والله أعلم.

ولم أقف على كتاب جامع مفرد في هذا الموضوع (أصول تفسير الحديث)، مع أهميته وخطورته وشدة الحاجة إليه[٦].

رابعاً : استمداد هذا العلم.

---

(١) المجروحين (١٢/١).

(٢) الحطة في ذكر الصحاح الستة ص١٨٢.

(٣) هو "تكميل الأذهان"، كما أفاده محقق الحطة جزاه الله خيراً.

(٤) انظر "أبجد العلوم" (٣٨١/١-٤٤٠).

(٥) ما سبق (٢٠٣/١-٨١٢).

(٦) وقد أفردت في هذا العلم كتاباً استللت ما ذكرته في هذا المقصد منه، أسأل الله أن ييسر لي إتمامه، ونشره، بتوفيقه ومنه.

يستمد هذا العلم من الحديث نفسه، فإن الحديث يفسر الحديث، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى، ويستمد أيضاً من كلام الصحابة رضوان الله عليهم، ويستمد من كلام السلف، فإن لم نجد للفظة تفسيراً في الحديث برواياته وفي موضوعه، و لا في كلام الصحابة، و لا في كلام السلف، نظرنا في اللغة، فإنها اللسان الذي كان يتكلم به الرسول صلى الله عليه وسلم.

[و معرفة ما أراد الله ورسوله بألفاظ الكتاب والسنة؛ بالرجوع إلى لغة القرآن التي نزل بها، وما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين، في معاني تلك الألفاظ؛

ثم معرفة ما قاله الناس في هذا الباب؛ لينظر المعاني الموافقة للرسول فتقبل، والمخالفة فترد؛ فيجعل كلام الله ورسوله ومعانيهما هي الأصل، وما سواهما يرد إليها؛

هذه المعرفة مما يحتاج إليه المسلمون][١].

خامساً : نسبته إلى سائر العلوم الشرعية.

هذا العلم هو أصل في العلوم الشرعية كلها تنبني عليه، إذ فهم الحديث ومعرفة المراد منه يتوقف عليه عمل المفسر والفقيه والأصولي والمتكلم في مباحث العقيدة.

والكلام في العلوم الشرعية جميعها هو كلام يقوم في أصله وأساسه على معاني القرآن والسنة، فهذا العلم أصل العلوم وباب الفهوم لكتاب الله العظيم وسنة نبيه الكريم.

سادساً : حكم تعلمه .

هو بالنسبة إلى عموم المسلمين فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الآخرين.

وبالنسبة إلى من يتكلم في الشرع وأحكامه ومعانيه فرض عين، إذ كيف يتكلم في معاني الشرع وهو لا يعرف معاني الأحاديث وفقهها والمراد منها ؟!

وقد تقرر أن سوء فهم القرآن العظيم، والحديث الشريف، إحداث في الدِّين والشرع.

[بل سوء الفهم عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، أصل كل بدعة وضلالة، نشأت

---

(١) من كلام ابن تيمية بتصرف ، انظر تفسير سورة الإخلاص لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى (١٧/٣٥٣ـــ٣٥٥) باختصار وتصرف. وقارن طريق الوصول إلى العلم المأمول ص١١١، تحت رقم (٢٩٨).

في الإسلام، وهو أصل كل خطأ في الفروع والأصول، لاسيما إذا أضيف إليه سوء القصد، والله المستعان][1].

سابعاً : فضله وثمرته .

والمقصود : أن العناية بفقه الحديث ومعانيه من المقاصد الأساسية التي يسعى إليها طالب العلم الشرعي، في طريقه لنيل السعادة في الدّارين.

وأهمية هذا الأمر تكمن في أمور عدّة، منها:

أن الاستدلال الصحيح يتوقف على مهمتين، هما:

المهمة الأولى: صحة الدليل.

المهمة الثانية: صحة الاستدلال، ويشتمل على:

- سلامة الفهم.
- السلامة من المعارض.
- السلامة من النسخ.

و**المهمة الأولى** بالنسبة للحديث هي الموضوع المحوري لعلم الحديث، وأصول الأثر، إذ هو قواعد يعرف منها حال الراوي والمروي، أعني من جهة معرفة الصحيح من السقيم.

و**المهمة الثانية** هي المقصودة بـــ "علم أصول تفسير الحديث"، حيث يهتم فيه بضبط العلوم والأصول في فقه حديث الرسول ﷺ، وهي داخلة في علوم الحديث، ولكني أفردها هنا لأهميتها.

ولذلك قال الحاكم أبو عبدالله النيسابوري (ت٤٠٥هـــ) في كتابه: "معرفة علوم الحديث": "النوع العشرون من هذا العلم - بعد معرفة ما قدّمنا ذكره من صحة الحديث إتقاناً ومعرفة لا تقليداً وظنًّا -: معرفة فقه الحديث؛ إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام

---

(١) شرح الطحاوية ص٤٥٢. وقارن بـــ قواعد التحديث للقاسمي ص٩٢ـــ٩٣، نقلاً عن ابن قيم الجوزية، رحمه الله. ثم وقفت عليه في كتاب الروح لابن القيم ص٩١ـــ٩٢، فالحمد لله على توفيقه.

الشريعة"اهـ[١].

والاهتمام بفقه الحديث سنة الجلة من العلماء، ولا يستقيم طلب الحديث وتصحيحه وتضعيفه بترك التفقه في معانيه.

قال علي بن خشرم (ت٢٥٧هـ أو بعدها) رحمه الله: "كنا في مجلس سفيان بن عيينة، فقال: يا أصحاب الحديث تعلموا فقه الحديث حتى لا يقهركم أصحاب الرأي"[٢].

قال سفيان الثوري (ت١٦١هـ) رحمه الله: "تفسير الحديث خير من سماعه"[٣].

وكذا ورد عن أبي أسامة[٤] (ت١٦٧هـ) رحمه الله مثله.

قال علي بن المديني (ت٢٣٢هـ) رحمه الله: "التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرِّجال نصف العلم"[٥].

قال إسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ) رحمه الله: "كنت أجالس بالعراق أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) و يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، وأصحابنا، فكنا نتذاكر الحديث، من طريق وطريقين وثلاثة، فيقول يحيى بن معين من بينهم: وطريق كذا! فأقول: أليس قد صحّ هذا بإجماع منا؟

فيقولون: نعم!

فأقول: ما مراده؟ ما تفسيره؟ ما فقهه؟. فيبقون كلهم إلا أحمد بن حنبل"[٦].

وهذا النص فيه تنبيه مهم لكل طالب حديث يشتغل بتخريج الحديث، أن يتنبه إلى أن معرفة مرتبة الحديث ليست هي خاتمة المطاف، وليست هي الغاية المقصودة، بل المقصود معرفة تفسير الحديث ومعناه ومراده، ليتعبد الله عزوجل به، فينال المسلم سعادة الدارين

---

(١) معرفة علوم الحديث ص٦٣.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص٦٦.

(٣) أدب الإملاء والاستملاء ص١٣٥.

(٤) أدب الإملاء والاستملاء ص١٣٥.

(٥) سير أعلام النبلاء (٤٨/١١).

(٦) تقدمة الجرح والتعديل ص٢٩٣، مناقب أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص٦٣.

بالقيام بشرع الله تعالى.

وهذا العلم يحتاجه المسلمون؛ لتحقيق المتابعة للرسول صلى الله عليه وسلم، والقيام بشرع الله عز وجل.

قال ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) رحمه الله: "يحتاج المسلمون إلى شيئين:

– معرفة ما أراد الله ورسوله بألفاظ الكتاب والسنة؛ بأن يعرفوا لغة القرآن التي نزل بها، وما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين، في معاني تلك الألفاظ. وهذا أصل العلم والإيمان والسعادة والنجاة.

– ثم معرفة ما قاله الناس في هذا الباب؛ لينظر المعاني الموافقة للرسول فتقبل، والمخالفة فترد؛ فيجعل كلام الله ورسوله ومعانيهما هي الأصل، وما سواهما يرد إليها"اهـ[(١)].

وهذا هو الفوز الحقيقي، والمقصد الأسمى، والكنز الكبير.

نقل عن بعض السلف قوله: "اطلبوا الكنوز تحت كلمات رسول الله صلى الله عليه وسلم"[(٢)].

فطلب معاني الحديث وفقهه من كنوز العلم التي يطلب من كل أحد أن يسعى إلى تحصيلها وطلبها.

وتحصيل الحديث ومعرفة فقهه وغريبه، والاحتياط في فهم معانيه؛ من المهمات بالنسبة للمحدِّث؛ إذ الإخلال بذلك يوجب اشتباه المُراد بغير المُراد[(٣)].

---

(١) تفسير سورة الإخلاص لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى (١٧/٣٥٣–٣٥٥) باختصار وتصرف. وقارن طريق الوصول إلى العلم المأمول ص١١١، تحت رقم (٢٩٨).

(٢) نقله في تهذيب مختصر السنن (٥/١٥٠).

(٣) العجالة النافعة ص٢٦، وقارن بـ الحطة في ذكر الصحاح الستة ص٢٢٢.

المقصد الثاني

روافد البحث في علم شرح الحديث

ويشتمل على المطالب التالية :

المطلب الأول : أفضل طرق شرح الحديث

المطلب الثاني : مسائل وتتمات تتعلق بشرح الحديث

المطلب الثالث : كتب شروح الحديث وما إليها

وإليك بيان هذه المطالب فيما يلي:

المطلب الأول

أفضل طرق شرح الحديث

و هي التالية:

الطريقة الأولى: شرح الحديث بالحديث، فما أجمل أو اختصر في رواية فسر في رواية أخرى، أو يفسر الحديث بحديث آخر في الباب[١]. وهذه أعلى طرق شرح الحديث، وأفضلها على الإطلاق، وأسلمها من الوقوع في الخطأ.

قال الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٠٤هـ) رحمه الله: "الحديث إذا لم تجتمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً"[٢].

قال ابن حزم (ت٤٥٦هـ) رحمه الله تعالى، في معرض كلام له عن الأحاديث المتعارضة، وكيف ينبغي أن يصنع مع الأحاديث حتى تفهم على وجهها: "تأليف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وضم بعضه إلى بعض، والأخذ بجميعه فرض لا يحل سواه"اهـ[٣].

قال القاضي عياض (ت٥٤٤هـ) رحمه الله: "الحديث يحكم بعضه على بعض، ويبين مفسره مشكله".

وقال في موضع آخر: "فالحديث يفسر بعضه بعضا، ويرفع مفسره الإشكال عن مجمله ومتشابهه".

وقال عند شرح حديث: "وقد جاء مفسراً في الحديث بما لا يحتاج إلى غيره"اهـ[٤].

قال ابن أبي شامة (ت٦٦٥هـ) رحمه الله: "ألفاظ الحديث باختلاف طرقه تفسر بعضها بعضاً، ما لم يدل دليل على وهم بعض الرواة في بعض الألفاظ التي يتوهم فيها تفسير ما

---

(١) الأمثلة على هذا كثيرة واكتفي هنا بالإشارة العامة؛ فانظر: (الإحسان ١٨٨/٨)، فتح الباري (٥٧/١ ، ٧٤ ، ١٥٩ ، ٢١٣، ٢٣٧)، (٢٤/٢ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٤٧٩) ، (١٢١/٤).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع (٢١٢/٢).

(٣) المحلى (٢٤٠/٣).

(٤) هذه النقول الثلاثة عن عياض، من خلال كتابه إكمال المعلم، أوردها صاحب "منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض، في إكمال المعلم بفوائد مسلم" حسين بن محمد الشواط ص١٩٣.

أجمله غيره؛ ويحمل على غلط ذلك الراوي لروايته ذلك الحديث بالمعنى الذي فهمه وأخطأ فيه، وإنما المعنى غير ذلك"اهـ[١] .

قال ابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ) رحمه الله: "الحديث إذا اجتمعت طرقه فسّر بعضها بعضاً"اهـ[٢].

وقال ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) رحمه الله: "الأولى تفسير كلام النبي ﷺ بعضه ببعض"اهـ[٣].

وفي طرح التثريب[٤]: "الروايات يفسر بعضها بعضاً، والحديث إذا جمعت طرقه تبين المراد منه"اهـ .

وفي موضع آخر منه: "الروايات يفسر بعضها بعضاً"اهـ[٥].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) رحمه الله: "إن المتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها. ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق، ويشرحها على أنه حديث واحد، فإن الحديث أولى ما فسر بالحديث"اهـ[٦].

وقال رحمه الله: "الأحاديث إذا ثبتت وجب ضم بعضها إلى بعض؛ فإنها في حكم الحديث الواحد، فيحمل مطلقها على مقيدها، ليحصل العمل بجميع ما في مضمونها، وبالله التوفيق"اهـ[٧].

فإن لم يجد الباحث ما يُمَكِّنه من الوقوف على معنى الحديث بهذه الطريقة، انتقل إلى الطريقة التي تليها.

---

(١) البسملة (الكبير)، مخطوط، لوحة ٥/أ . (وقد حقق في جامعة أم القرى في رسالتين لنيل درجة الماجستير، القسم الأول منه للطالب محمد زبير أبو الكلام، والقسم الثاني للطالب محمد الصعب).

(٢) إحكام الأحكام (١١٧/١).

(٣) تهذيب السنن (١٤٩/٥).

(٤) (١٠٨/٤).

(٥) طرح التثريب (١١٩/٤).

(٦) فتح الباري (٤٧٥/٦).

(٧) فتح الباري (٢٧٠/١١).

إضاءة :

تفسير الحديث بالحديث يشترط فيه الصحة والثبوت[١]، وهو على ضربين، هما:

الضرب الأول: تفسير الحديث بنفسه، من خلال رواياته المتعددة إن وجدت. والوظيفة هنا جمع طرق الحديث ورواياته.

الضرب الثاني: تفسير الحديث بحديث آخر في الباب نفسه. والوظيفة هنا النظر في كتب الحديث المرتبة بحسب الموضوعات[٢]، كالمصنفات[٣]، والموطآت[٤]، والجوامع[٥]، والسنن[٦]، والمستدركات[٧]، والمستخرجات[٨]، والأجزاء[١].

---

(١) هل يفهم من هذا أن الحديث الضعيف المعتبر به، أو الرواية الضعيفة في درجة الاعتبار، لا يستفاد منها في تفسير الحديث مطلقاً؟ الجواب: سيأتي إن شاء الله بحث هذه المسألة قريباً فلا تتعجل.

(٢) وليس معنى هذا الاستغناء عن كتب المسانيد والمعاجم؛ فإنه قد يوجد فيها من الروايات ما ليس في الكتب المرتبة على الأبواب، ولعل مما يساعد في الرجوع إليها النظر في الكشافات، أو الكتب التي رتبت المساند كترتيب مسند أحمد (الفتح الرباني)، وكترتيب مسند الشافعي للسندي، وترتيب مسند أبي داود الطيالسي للبنا.

(٣) المصنفات، مفردها مصنف، وهو كتاب مرتب على الأبواب الفقهية، كالسنن إلا أنه أصل مادته المرفوع والموقوف والمقطوع، فهو يختلف عن كتب السنن في أنه ليس مقصوراً على المرفوع، ويختلف عن الموطآت في أنه يدخل فيه المقطوعات.وانظر الرسالة المستطرفة ص٣٩ــ٤٠.

(٤) الموطآت هي كتب مرتبة على الأبواب الفقهية كالسنن، لكن يورد فيها الموقوف أصلاً في الباب، بخلاف السنن فإن الأصل فيها هو المرفوع.

(٥) كتب الجوامع، واحدها جامع، تطلق على الكتب الشبيهة بالمصنفات، وتطلق على الكتاب المشتمل على المرفوع في ثمانية مقاصد: التوحيد والعقيدة، والفقه، والرقائق، والفتن والملاحم، والتاريخ وبدء الخلق، والسيرة النبوية، والتفسير، والمناقب والفضائل. انظر الرسالة المستطرفة ص٤٢.

(٦) كتب السنن هي في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شيء من الموقوف، لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة، ويسمى حديثاً. الرسالة المستطرفة ص٣٢.

(٧) كتب المستدركات، واحدها المستدرك، وهو الكتاب الذي يأتي مصنفه إلى أحاديث تدخل في شرط مصنف آخر فيجمعها استدراكاً عليه.

(٨) كتب المستخرجات، واحدها مستخرج، والمستخرج عندهم أن يأتي المصنف إلى الكتاب، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو في من فوقه ولو في الصحابي، مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيده، وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب، و إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب. وقد يطلق المستخرج عندهم على كتاب استخرجه مؤلفه، أي جمعه من كتب مخصوصة" الرسالة المستطرفة ص٣١.

ومن أنفع الكتب في الوقوف على الأحاديث والروايات في الكتب الستة كتاب: "جامع الأصول" لابن الأثير الجزري رحمه الله[٢].

إضاءة :

من فوائد جمع الروايات المتعددة للحديث الواحد، والأحاديث في الموضوع المعين، ما يلي:

١ ــ تفسير الألفاظ الغريبة. وقد نص أهل العلم على أن أجود أو أولى تفسير للألفاظ الغريبة في الحديث؛ ما جاء مفسراً به في بعض روايات الحديث[٣].

٢ ــ الوقوف على سبب الحديث وقصته. وهذا له أثر لا ينكر في بيان معنى الحديث. والترجمة له بـــ "أسباب ورود الحديث".

٣ ــ الكشف عن مبهمات المتن. فقد يُصرَّح بالمبهم في رواية دون رواية.

٤ ــ تبيين ما أجمل. فقد يتصرّف الراوي، فيختصر الحديث، أو يجمل في رواية ويفصل في أخرى.

٥ ــ الترجيح بين المعاني المحتملة في رواية.

٦ ــ الوقوف على الجزم في حال الرواية على الشك.

٧ ــ الترجيح في حال التردد من الراوي في روايته.

إضاءة :

تعدد روايات الحديث الواحد، هل يحمل على تعدد القصة أو على تصرف الرواة؟

تعدد روايات الحديث الواحد إذا اتحد مخرجه لا يخلو من أربع حالات :

=

(١) الأجزاء الحديثية، ومفردها جزء، والجزء عندهم تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم، وقد يختارون مطلباً جزئيًّا من المطالب المذكورة في صفة الجامع فيصنفون فيه مبسوطاً. انظر الرسالة المستطرفة ص٨٦.

(٢) وكتابه هذا مطبوع، في أحد عشر مجلداً، بتحقيق المحقق الفاضل عبدالقادر الأرنؤوط جزاه الله خيراً، فقد خدم الكتاب وزاد فائدته، بما لا يستغنى عنه.

(٣) طرح التثريب (١٣٥/٤)، فتح المغيث (٣١/٤)، تدريب الراوي (١٨٦/٢).

الأولى : أن يكون في رواية ما ليس في الأخرى.

الثانية : أن يخالف ما في رواية ما جاء في الرواية الأخرى.

الثالثة : أن تتخالف الروايات في محل و تتفق في غيره، دون أن يؤثر محل الاختلاف على محل الاتفاق.

الرابعة : أن تختلف الروايات في اللفظ وتتحد في المعنى.

ففي الحال الأولى يؤخذ بمجموع ما في الروايات و لا يرد ما فيها، فالقصة واحدة والمعاني التي دلت عليها الروايات مرادة؛ إذ الأصل أن الراوي ثقة ضابط، و لا يتصرف بما يحيل المعنى المراد. وهذا محله إذا لم تدل القرائن على شذوذ هذه الزيادات.

وفي الحال الثانية : أن يقع الاختلاف في اللفظ مع اختلاف المعنى، فإن أمكن الجمع والتوفيق بين الروايات صير إليه، وإلا صير إلى الترجيح بين الروايات.

وفي الحال الثالثة : يقبل محل الاتفاق ويرد محل الاختلاف، لأنه مضطرب.

وفي الحال الرابعة : يحمل فيه ذلك على تصرف الرواة، وأنه من باب الرواية بالمعنى[1].

وليس من المعتبر أن يعد أي اختلاف بين روايات الحديث الواحد مبرراً للقول بتعدد القصة.

قال ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) رحمه الله: "وهذه الطريقة يسلكها كثير ممن لا تحقيق عنده وهي احتمال التكرار في كل حديث اختلفت ألفاظه بحسب اختلافها؛ وهو مما يقطع ببطلانه في أكثر المواضع؛

كالقطع ببطلان التعدد في اشتراء البعير من جابر مرارًا في أسفار.

والقطع ببطلان التعدد في نكاح الواهبة نفسها بلفظ الإنكاح مرة والتزويج مرة والإملاك مرة.

والقطع ببطلان الإسراء مرارًا كل مرة يفرض عليه فيها خمسون صلاة ثم يرجع إلى موسى

---

(١) انظر تفصيل القول في هذه الأحوال مع أمثلتها في نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد للعلائي ص١١١-١٢٢، المقترب في بيان المضطرب ص١٦٧-١٨٦. وانظر نظم الفرائد ٢٠٤-٢٢٣، في مسألة تفرد الثقة بزيادة في الحديث.

فيرده إلى ربه حتى تصير خمسا فيقول تعالى: لا يبدل القول لدي هي خمس وهي خمسون في الأجر، ثم يفرضها في الإسراء الثاني خمسين.

فهذا مما يجزم ببطلانه ونظائره كثيرة؛

كقول بعضهم في حديث عمران بن حصين: "كان الله ولا شيء قبله"، "و كان ولا شيء غيره"، "و كان ولا شيء معه": إنه يجوز أن تكون وقائع متعددة؛ وهذا القائل لو تأمل سياق الحديث لاستحيا من هذا القول، فإن سياقه أنه أناخ راحلته بباب المسجد ثم تفلتت فذهب يطلبها، ورسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث فقال بعد ذلك: "وايم الله وددت لو أني قعدت وتركتها"؛ فيا سبحان الله أفي كل مرة يتفق له هذا؟!

وبالجملة فهذه طريقة من لا تحقيق له"اهـ[١].

إضاءة :

الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه، هل يستعان به في شرح الحديث؟

الجواب: الذي يفهم من تصرفات الأئمة وكلامهم أن هناك مجالاً للعمل بالحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه في شرح الحديث؛ وذلك في الترجيح بين المعاني التي يحتملها الحديث الصحيح، فلا يكون الحديث الضعيف مؤسساً لمعنى، غايته أن يرجح بين محتملات في معنى الحديث الصحيح.

وعلى هذا المعنى – عندي – يُحمل كلام الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) رحمه الله، في قوله: "وربما كان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في إسناده شيء فنأخذ به إذا لم يجئ خلافه، أثبت منه. وربما أخذنا بالحديث المرسل إذا لم يجئ خلافه أثبت منه"اهـ[٢].

لكن يلاحظ أن ذلك بالشروط التالية:

١ـ ألا يشتد ضعف الحديث.

٢ـ أن يكون معناه مما يحتمله لفظ الحديث الصحيح.

---

(١) تهذيب مختصر السنن (٣/٣٤٦-٣٤٧).

(٢) المسوّدة ص٢٧٦.

٣ــ ألا يخالفه ما هو أثبت منه.

٤ــ أن يكون ذلك في جملة مرجحات.

والشرط الأوّل والثالث جاء في كلام الإمام أحمد رحمه الله.

والشرط الرابع جاء في تصرفات أهل العلم.

وقد أقر النووي (ت٦٧٦هــ) الترجيح بالمرسل، ولم يتعقبه؛ فقال أثناء كلامه عند مراسيل سعيد بن المسيب عند الشافعي رحمه الله: "وقالوا: وإنما رجّح الشافعي بمرسله، والترجيح بالمرسل جائز"اهــ(١).

ولّما تعرّض ابن القيم (ت٧٥١هــ) رحمه الله لتفسير قوله تعالى: ﴿ذلك أدنى ألا تعولوا﴾ [النساء:٣]، رجّح أنه بمعنى: ألا تميلوا وتجوروا، ورجحه من عشرة وجوه، قال: "الثاني: أن هذا مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولو كان من الغرائب؛ فإنه يصلح للترجيح"اهــ(٢).

الطريقة الثانية: شرح الحديث وتفسيره بكلام الصحابة رضوان الله عليهم، وخاصة راوي الحديث؛ فإن الراوي أدرى بمرويه، والصحابة رضوان الله عليهم اطلعوا على قرائن الأحوال، في نزول الوحي والتشريع، مع كونهم اتقى لله قلوباً، وأهدى للسنة والاتباع، وفهمهم مُقدّم على فهمنا(٣).

ولهذا اهتم المحدثون بآثار الصحابة رضوان الله عليهم.

قال الأوزاعي (ت١٥٧هــ) رحمه الله: "العلم ما جاء به أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، فما كان غير ذلك فليس بعلم"(٤).

وقد كان الزهري (ت١٢٥هــ)رحمه الله يكتب كلام التابعين وخالفه صالح بن كيسان

---

(١) المجموع شرح المهذب (٦١/١).

(٢) تحفة المودود ص١٤.

(٣) وقد أفردت تقرير هذا الأصل في موضع آخر يسر الله إتمامه وطبعه.

(٤) أخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (٢٩/٢). وانظر "بيان فضل علم السلف" لابن رجب ص٦٩.

(مات بعد سنة ثلاثين أو بعد أربعين ومائة هجرية) ثم ندم على تركه ذلك[١].

ومن كتب الحديث التي اهتمت بالآثار – بل لعل بعضهم جعلها مقصدا له في تصنيفه – الكتب التالية: الموطأ لمالك بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة، والبخاري في معلقاته داخل كتابه الجامع المختصر الصحيح، و مصنف عبدالرزاق، وابن أبي شيبة، وكتاب الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني، والآثار لأبي يوسف، وغيرها. وإيراد قول الصحابي في الأجزاء الحديثية المتعلقة بموضوع أو حديث معين هذا من أهم مقاصده، (أعني: من أجل بيان معنى الحديث)، كما تراه في جزء القراءة خلف الإمام، وجزء رفع اليدين، وجزء خلق أفعال العباد، جميعها للبخاري، وكما في الأجزاء الحديثية لابن أبي الدنيا وهي كثيرة جدًّا، وغيرها، رحم الله الجميع.

فإن لم يتمكن الباحث من الوقوف على آثار الصحابة، والاستعانة بها في فهم الحديث انتقل إلى الطريقة التالية.

إضاءة :

تفسير الحديث بقول الصحابي على أحوال:

فالصحابي الذي نُقِل عنه ما يفسر به الخبر؛

إمّا أن يكون تفسيره مخالفاً للخبر من كل وجه.

وإمّا أن يكون موافقاً من كل وجه.

وإمّا أن يكون موافقاً من وجه دون وجه.

وفي هذه الأحوال إمّا أن يكون الصحابي هو راوي الخبر، أوْ لا.

فإن جاء عن الصحابي تفسير يخالف ظاهر الحديث من كل وجه، فالعبرة هنا بما روى لا بما رأى، هذا إذا كان هو راوي الخبر، ومن باب أولى إذا كان غير راوٍ للخبر بعينه.

وإن جاء تفسير الصحابي للخبر موافقاً له من كل وجه؛ أو من وجه دون وجه، فإمّا أن

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في "تقييد العلم" ص١٠٦، ١٠٧، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (١/٧٦، ٧٧). وانظر "بيان فضل علم السلف" ص٦٩.

يوافقه عليه الصحابة، أو يخالفه بعضهم.

فإن وافقوه فهو تفسير معتمد[١].

وإن خالفوه؛ فالأصل أن الراوي أدرى بمرويه، فيقدم تفسيره على تفسير غيره.

فإن وجدنا خلافاً بين الصحابة في تفسير حديث، ولم يكن أحدهم راوٍ للحديث بعينه، فهنا لا يكون قول بعضهم مقدم على الآخرين إلا بحسب المرجحات المعتمدة عند أهل العلم[٢].

وهل يجوز الزيادة على أقوالهم؟ أو الخروج عنها؟ هذا موضوع المسألة التالية.

إضاءة :

إذا اختلف الصحابة في معنى الحديث أو حكم ما، فهل يجوز الخروج عن أقوالهم؟ أو إحداث قول زائد على أقوالهم؟

الذي جرى عليه أئمة الدين – ولا أعلم خلافاً بينهم فيه – أنه لا يجوز الخروج عن أقوالهم إذا اختلفوا[٣]. وذلك لأنهم أعلم منا، وأفقه، وأتقى، وأورع، وأنقى قلوباً، وغيرة على الدين، رضي الله عنهم وأرضاهم، وشاهدوا مالم نشاهده، وشاركوا فيما لم نشارك

---

(١) فإن لم تجد من يوافقه أو يخالفه، مع شهرة قوله، فهذا يسمى إجماعاً سكوتيًا، يحتج به بشرطه. ويعبر عنه أحياناً بـــ "ولانعلم له مخالفاً"، أو "ولا مخالف له".

(٢) انظر كلام الإمام أبي حنيفة والإمام أحمد رحمهما الله ورضي عنهما، في ذلك في المسألة التالية، وانظر كلاماً للشافعي حول ذلك في المدخل إلى السنن الكبرى ص١١٠ــ١١١.

(٣) وحكي في كتب الأصول في مسألة : إذا اختلف أهل العصر في مسألة على قولين هل يجوز لمن بعدهم إحداث قول ثالث؟؛ ثلاثة أقوال :

الأول : المنع وهو قول الجمهور.

الثاني : الجواز ، قال به بعض الشيعة وبعض الحنفية، وبعض أهل الظاهر.

الثالث : التفصيل، فإن كان إحداث القول الثالث يرفع القولين فلا، وإلا جاز.

وقد قيل : إن محل ذلك في الصحابة دون غيرهم، وهو عندي المتعين لتعذر الإحاطة بأقوال من بعدهم، ولأن هذا مقتضى عبارة الأئمة كما تراها في الصلب والله أعلم.

انظر في المسألة : الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣٨٤/١)، كشف الأسرار شرح المصنف على المنار (١٩٤/٢)، البحر المحيط (٥٤٠/٤)، نور الأنوار على المنار (١٩٤/٢-١٩٥)، إرشاد الفحول ص٨٦.

فيه، ولأن في إحداث قول خارج عن أقوالهم اتهامهم بالتقصير في النظر، كيف وهم الصفوة التي اختارها الله لصحبة نبيه المصطفى ﷺ.

وإذا اتسعت دلالة الحديث لمعنى لا يخرج به عن أقوالهم، و لايضادها، فهذا لا يُعد خروجاً على أقوالهم، و لا افتئاتاً على مقامهم، و لا زيادة على كلامهم، والله أعلم وأحكم.

قال ابن المبارك (ت١٨١هـــ) رحمه الله: سمعت أبا حنيفة [رضي الله عنه] يقول: "إذا جاء عن النبي ﷺ فعلى الرأس والعين.

وإذا جاء عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نختار من أقوالهم.

وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم"[١] .

وقال مالك بن أنس الأصبحي (ت١٧٩هـــ) رحمه الله، إمام دار الهجرة، - وقد ذكر له كتابه الموطأ -: "فيه حديث رسول الله ﷺ، وقول الصحابة والتابعين ورأيهم. وقد تكلمت برأيي على الاجتهاد، وعلى ما أدركت عليه أهل العلم ببلدنا و لم أخرج عن جملتهم إلى غيره"اهـــ[٢].

وقال الشافعي (ت٢٠٤هـــ) رحمه الله: "العلم طبقات:

الأولى: الكتاب والسنة؛ إذا ثبتت السنة.

ثم الثانية : الإجماع فيما ليس فيه كتاب و لا سنة.

والثالثة: أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ و لا نعلم له مخالفاً منهم.

والرابعة: اختلاف أصحاب النبي ﷺ ورضي عنهم.

والخامسة: القياس على بعض هذه الطبقات.

ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان وإنما يؤخذ العلم من أعلى"[٣].

وقال أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـــ) رحمه الله: "إذا كان في المسألة عن النبي

---

(١) المدخل إلى السنن الكبرى ص١١١، وساقه عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في أخبار أبي حنيفة للصيمري ص١٠، إيقاظ همم أولي الأبصار ص٧٠.

(٢) ترتيب المدارك (١/١٩٣).

(٣) المدخل إلى السنن الكبرى ص١١٠.

صلى الله عليه وسلم حديث؛ لم نأخذ فيها بقول أحد من الصحابة و لا من بعدهم خلافه.

وإذا كان في المسألة عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قول مختلف نختار من أقاويلهم و لم نخرج عن أقاويلهم إلى قول غيرهم.

وإذا لم يكن فيها عن النبي ﷺ، و لا عن الصحابة قول؛ نختار من أقوال التابعين.

وربما كان الحديث عن النبي ﷺ في إسناده شيء فنأخذ به إذا لم يجئ خلافه أثبت منه.

وربما أخذنا بالحديث المرسل إذا لم يجئ خلافه أثبت منه"[١].

قلت: اتفقت كلمتهم رحمة الله عليهم، على هذا النهج؛ فمن خرج عنه خرج عن سبيل المؤمنين، والله الموفق.

قال ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) رحمه الله: "من فسّر القرآن أو الحديث وتأوّله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله، محرِّف للكلم عن مواضعه. وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام"اهـ[٢].

فليس لأحد أن يتأوّل الآية أو الحديث على معنى يخالف مخالفة تضاد المعنى الذي فسّره به صحابة الرسول رضوان الله عليهم. ولا يجوز إحداث قول يخرج عن أقوالهم.

إضاءة :

الحاصل أن تفسير الصحابي للحديث يعتمد بشروط ثلاثة بعد ثبوته عنه، وهذه الشروط هي:

الأول: أن يتحرر أن هذا قوله، ويجزم بهذا التفسير للحديث.

الثاني: ألا يكون تفسيره مخالفاً لمرويه.

الثالث: أن يكون سالماً من المعارض، فإن خالف الصحابي صحابي آخر في تفسير الحديث، فالمقدّم تفسير راوي الخبر؛ لأن الراوي أدرى بمرويه، فإن كانا غير راوي الخبر، فلا

---

(١) المسوّدة ص٢٧٦.

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/٢٤٣).

يخرج عن أقوالهم، ويُرَجح بينها، ويتخير ما هو أوفق للأدلة، والله أعلم.

قال ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) رحمه الله: "العلم يحتاج إلى نقل مصدق ونظر [محقق].

والمنقول عن السلف والعلماء يحتاج إلى:

ـ معرفة بثبوت لفظه.

ـ ومعرفة دلالته.

كما يحتاج إلى ذلك المنقول عن الله ورسوله"اهـ[١].

قال ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) رحمه الله: "كل من احتج بكلام أحد على شيء فلا بد من أمرين:

أحدهما: صحة النقل عن ذلك القائل.

والثاني: معرفة كلامه"اهـ[٢].

قال ابن رجب (ت٧٩٥هـ) رحمه الله: "ويحتاج من أراد جمع كلامهم (يعني: الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم) إلى معرفة صحيحه من سقيمه، وذلك بمعرفة الجرح والتعديل والعلل. فمن لم يعرف ذلك فهو غير واثق بما ينقله من ذلك ويلتبس عليه حقه بباطله، ولا يثق بما عنده.

كما يُرى من قل علمه بذلك لا يثق بما يروى عن النبي ﷺ، ولا عن السلف لجهله بصحيحه من سقيمه، فهو لجهله يجوِّز أن يكون كله باطلاً؛ لعدم معرفته بما يُعرف به صحيح ذلك وسقيمه."اهـ[٣].

الطريقة الثالثة: شرح الحديث بكلام التابعين؛ فإنَّ لهم من الخصوصية ما ليس لغيرهم؛ فقد قرب وقتهم من زمن التشريع، وعرْفه، وتلقوا مباشرة عن الصحابة رضوان الله عليهم أمور الدين، و قد [كان العلم والدين يتلقاه التابع عن المتبوع سماعاً، وتعلماً،

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٤٦/١)، وانظر الرد على البكري (تلخيص كتاب الاستغاثة) ص٣٧٦.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة (٣١٣/٢).

(٣) بيان فضل علم السلف على علم الخلف ص٦٨. وانظر في كتاب الانتصار لأهل الحديث، من مطبوعات دار الهجرة، ما كتبته عن أعيان فقهاء الحديث.

وتأدباً، واقتداء][(١)].

وقد اهتم أهل الحديث بآثار التابعين، فأوردوها في مصنفاتهم، مع آثار الصحابة، رضي الله عنهم أجمعين.

فإن لم يتيسر للباحث الاستعانة في شرح الحديث بكلام التابعين، انتقل إلى الطريقة التالية.

الطريقة الرابعة: شرح الحديث بحسب الاجتهاد واللغة، مع الاستهداء بأقاويل أئمة الدين، التي تنقلها عادة كتب الشروح، أو بالرجوع إلى مظانها من كتب الفقه والآداب، والعقائد.

قال ابن أبي العز الحنفي (ت٧٩٢هـ) رحمة الله عليه: "من ظن أنه يعرف الأحكام من الكتاب والسنة، بدون معرفة ما قاله هؤلاء الأئمة وأمثالهم؛ فهو غالط مخطئ. ولكن ليس الحق وقفاً على أحد منهم، والخطأ وقفاً بين الباقين، حتى يتعين اتباعه دون غيره"اهـ[(٢)].

قلت: هذه طريق شرح الحديث، وبيان معانيه. والإخلال بهذا الترتيب فيها يوقع في سوء فهم مقالة النبي صلى الله عليه وسلم، ويُخرج عما كان عليه سلف الأمة رضوان الله عليهم.

قال ابن رجب (ت٧٩٥هـ) رحمه الله: "فأفضل العلوم في تفسير القرآن، ومعاني الحديث، والكلام في الحلال والحرام؛ ما كان مأثوراً عن الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى أن ينتهي إلى زمن أئمة الإسلام المشهورين المقتدى بهم. ...

فضبط ما روي عنهم في ذلك أفضل العلم مع تفهمه، وتعقله، والتفقه فيه.

وما حدث بعدهم من التوسع لا خير في كثير منه، إلا أن يكون شرحاً لكلام يتعلق من كلامهم[(٣)].

---

(١) تضمين من كلام ابن رجب في رسالته المطبوعة باسم "جميع الرسل كان دينهم الإسلام" ص٣٩.

(٢) الاتباع لابن أبي العز ص٤٣.

(٣) كذا في الأصول المخطوطة للكتاب: "من كلامهم"، ومعناه: إلا أن يطيل الكلام في شرح الحديث بإيراد كلام من كلام الصحابة والتابعين في معنى الحديث المشروح. وهذا معنى واضح، مقصود، يؤكده سياق الكلام. وغُيرت في طبعات الكتاب إلى "بكلامهم"، وهي لا تفيد المعنى نفسه الذي أراده الحافظ ابن رجب رحمه الله، فهو أراد أن التعليق من كلامهم، لا مجرد كلام يتعلق بكلامهم، تأمل.

وأمّا ما كان مخالفاً لكلامهم فأكثره باطل، أو لا منفعة فيه. وفي كلامهم في ذلك كفاية وزيادة؛ فلا يوجد في كلام من بعدهم من حق إلا وهو في كلامهم موجود بأوجز لفظ، وأخصر عبارة. و لا يوجد في كلام من بعدهم من باطل إلا وفي كلامهم ما يبين بطلانه لمن فهمه وتأمله.

ويوجد في كلامهم من المعاني البديعة، والمآخذ الدقيقة، ما لا يهتدي إليه من بعدهم و لا يلم به.

فمن لم يأخذ العلم من كلامهم فاته ذلك الخير كله، مع ما يقع في كثير من الباطل متابعة لمن تأخر عنهم"اهـ[١].

إضاءة :

عند شرح الحديث بحسب الاجتهاد واللغة، مع الاستهداء بأقاويل أئمة الدين، التي تنقلها عادة كتب الشروح، أو بالرجوع إلى مظانها من كتب الفقه والآداب، والعقائد، ينبغي ملاحظة مايلي:

١ـ قاعدة الحقيقة الشرعية في تفسير نصوص الشرع، فيبحث عن تفسير اللفظ بحسب عرف الشرع أولاً، فإن لم يوجد فسر بحسب عرف الصحابة، فإن لم يوجد فسر بحسب اللغة، مع مراعاة روح الشرع، ودلالة السياق.

٢ـ هدي الرسول صلى الله عليه وسلم العام.

٣ـ أن يكون له سلف فيما ذهب إليه من معنى.

أسند أبو المظفر السمعاني عن سهيل بن نعيم قال: قال الشافعي: "كل من تكلم بكلام في الدين أو في شيء من هذه الأهواء ليس فيه إمام متقدم من النبي صلى الله عليه وسلم فقد أحدث في الإسلام حدثاً؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً في الإسلام فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرفاً ولا عدلا""[٢].

---

(١) بيان فضل علم السلف على علم الخلف ص٦٧ـ٦٨.

(٢) الانتصار لأهل الحديث لأبي المظفر السمعاني، بواسطة صون المنطق واللسان ص١٥٠.

قال ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) رحمه الله: "كل قول ينفرد به المتأخر عن المتقدمين، ولم يسبقه إليه واحد منهم؛ فإنه يكون خطأ، كما قال الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) رحمه الله: إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام"اهـ[١].

وقال السيوطي (ت٩١١هـ) رحمه الله: "لا شك أن المجتهد يحرم عليه إحداث قول لم يقل به أحد، واختراع رأي لم يسبق إليه، ولهذا كان من شروط الاجتهاد معرفة أقوال العلماء من الصحابة، فمن بعدهم إجماعا واختلافاً لئلا يخرق الإجماع فيما يختاره"اهـ[٢].

ولذلك لمّا فسر بعض العلماء حديث الأحرف السبعة بأوجه الاختلاف بين القراءات كما صنع ابن قتيبة[٣] (ت٢٧٦هـ) رحمه الله، - وتابعه أبو الفضل الرازي[٤] (ت٤٥٤هـ) رحمه الله، وابن الجزري[٥] (ت٨٣٣هـ) رحمه الله - ؛ تعقب ذلك التفسير قاسم بن ثابت السرقسطي (ت٣٠٢هـ) رحمه الله بقوله: "في هذا التفسير ما رغب عنه بعض الناس بقائله عنه، وإن كان قد ذهب مذهباً واستنبط عجباً؛ **لأنه اخترع معنى لا نعلم أحداً من السلف قال به. ولا أشار إليه. وليس للخلف الخروج عن السلف، ولا رفض عامتهم[٦] لمذهب لم يسلكوه وتأويل لم يطلقوه**"اهـ[٧].

ومثله قول من فسر حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، في رؤية هلال الشهر: "لا تصوموا حتى تروا الهلال و لا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فاقدروا له"[٨]؛ ففسره

---

(١) مجموع الفتاوي (٢٩١/٢١). وانظر كتاب الرد على الاخنائي ص٣٠٧.

(٢) صون المنطق والكلام ص١٤.

(٣) تأويل مشكل القرآن ص٢٦.

(٤) ذكر في النشر في القراءات العشر (٢٧/١) قول أبي الفضل الرازي.

(٥) النشر في القراءات العشر (٢٦/١).

(٦) يعني: ليس للخلف الخروج عن السلف، وليس للخلف رفض عامة السلف، واتباع مذهب لم يسلكوه (أي: السلف)، أوتأويل لم يطلقه السلف.

(٧) نقل كلامه أبو شامة في المرشد الوجيز ص٣٠٦.

(٨) حديث صحيح عن ابن عمر رضي الله عنه.

أخرجه البخاري في مواضع منها في كتاب الصوم باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان، حديث رقم (١٩٠٠)، وباب =

بمنازل القمر، وجعله في الحساب الفلكي، فأجاز إثبات الشهر بذلك ولو لم ير الهلال.

قال ابن عبد البر النمري (ت٤٦٣هـ) رحمه الله: "و لم يتعلق أحد من فقهاء المسلمين – فيما علمت – باعتبار المنازل في ذلك. وإنما هو شيء روي عن مطرف بن الشخير، وليس بصحيح عنه ــ والله أعلم ــ؛ ولو صحّ ما وجب اتباعه عليه لشذوذه، ولمخالفة الحجة له.

وقد تأوّل بعض فقهاء البصرة في معنى قوله في الحديث: "فاقدروا له" نحو ذلك. والقول فيه واحد.

وقال ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) رحمه الله في قوله: "فاقدروا له" أي: فقدروا السير والمنازل؛ وهو قول قد ذكرنا شذوذه ومخالفة أهل العلم له. وليس هذا شأن ابن قتيبة، ولا هو ممن يعرج عليه في هذا الباب"اهـ[١].

إضاءة:

هناك فرق بين بيان معنى اللفظ، وبين بيان المراد:

وذلك أن بيان معنى اللفظ يراد به بيانه بحسب اللغة، وذلك بالرجوع إلى كتب اللغة، أو كتب غريب الحديث. أمّا المراد من اللفظ فهو ما يظهر أنه المقصود من اللفظ بحسب السياق، وذلك يعرف بالرجوع إلى كتب شروح الحديث. و لا يلزم أن يكون المعنى اللغوي هو المعنى المراد من اللفظ الوارد في الحديث.

خذ مثلاً كلمة (الصلاة) معناها في اللغة الدعاء، وفي الشرع لها معنى خاص، ويعتمد الشراح في بيان المراد من اللفظ على تطبيق ما تراه في طرق شرح الحديث.

قال أبو قلابة عبد الملك بن محمد : قلت للأصمعي: يا أبا سعيد، ما معنى قول رسول

=

قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا رأيتم الهلال فصوموا..."، حديث رقم (١٩٠٦، ١٩٠٧)، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ، حديث رقم (١٠٨٠).

(١) التمهيد (٣٥٢/١٤).

الله – صلى الله عليه وسلم – "الجار أحق بسَقبه"[١]. فقال: أنا لا أفسر حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم –ولكن العرب تزعم أن السقب اللزيق"اهـ[٢].

إضاءة :

ليس من مقاصد شرح الحديث إعراب ألفاظه، إلا ما توقف عليه بيان معنى.

قال الصدر القونوي (ت٦٧٣هـ) رحمه الله: "غالب من يتكلم على الأحاديث إنما يتكلم عليها من جهة إعرابها والمفهوم من ظاهرها، بما لا يخفى على من له أدنى مسكة في العربية؛ وليس في ذلك كبير فضيلة و لا مزيد فائدة؛ إنما الشأن في معرفة مقصوده صلى الله عليه وسلم وبيان ما تضمنه كلامه من الحكم والأسرار بياناً تعضده أصول الشريعة، وتشهد بصحته العقول السليمة، وما سوى ذلك ليس من الشرح في شيء.

قال ابن السكيت (يعقوب بن إسحاق ت٢٤٤هـ رحمه الله) : خذ من النحو ما تقيم به الكلام فقط ودع الغوامض"اهـ[٣].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الشفعة، باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع، حديث رقم (٢٢٥٨).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) ص٢٧٣.

(٣) نقله في فيض القدير (٢/١).

المطلب الثاني
مسائل وتتمات تتعلق بشرح الحديث

هذه جملة من المسائل تتعلق بشرح الحديث، أتمم بها القول في هذا العلم الشريف، فأقول :

مسألة :

السنة تارة توافق ما في القرآن العظيم وتارة تفسره وتبينه وتارة تستقل بالتشريع.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل:٤٤) . وقال تبارك وتعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدىً وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (النحل:٦٤).

وفي هذا تنبيه إلى أن من مهمات الشارح لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم أن يورد الآيات التي يفسرها الحديث ويبين ما فيها.

ومن مهماته إيراد الآيات التي توافق الحديث.

قال مسروق رحمه الله: "ما نسأل أصحاب محمد عن شيء إلا علمه في القرآن، إلا أن علمنا يقصر عنه"[١] .

وهذا سبيل سلكه بعض المصنفين في الحديث وتفسيره، ومن ذلك :

الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـــ) ، فقد جرى في كتابه الجامع الصحيح المختصر على أن يورد الآيات لأدنى مناسبة مع الحديث الذي يورده في الباب، وذلك في تراجم الأبواب.

نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي (ت٧١٦هـــ) في كتابه (التعيين في شرح الأربعين) التزم أن يورد ما يناسب معنى الحديث الذي يشرحه من آي الكتاب، متوخياً للتحقيق والصواب، متصرفاً في ذلك بقانون أصول الفقه، من تخصيص عام وتعميم خاص،

---

(١) العلم لابن أبي خيثمة ص١٥، وإسناده صحيح.

وتقييد مطلق، وإطلاق مقيد، وتبيين مجمل وغير ذلك[١] .

وذكر عن السراج البلقيني (ت٨٠٥هـ) رحمه الله أنه كان في حين قراءة الحديث يفسر الحديث بالقرآن والحديث، وينقل في معنى الحديث الواحد أحاديث كثيرة بأسانيدها من كثرة حفظه[٢].

مسألة :

جهات سوء فهم الحديث :

اعلم أن سوء فهم القرآن العظيم، والحديث الشريف، إحداث في الدِّين والشرع.

[والإحداث في الشريعة إنما يقع من الجهات التالية:

إمّا من جهة الجهل.

وإمّا من جهة تحسين الظن بالعقل.

وإمّا من جهة اتباع الهوى، في طلب الحق.

وهذا الحصر بحسب الاستقراء، من الكتاب والسنة، إلا أن الجهات الثلاث، قد تنفرد وقد تجتمع، فإذا اجتمعت فتارة تجتمع منها اثنتان، وتارة تجتمع الثلاث.

فأمّا من جهة الجهل؛ فتارة تتعلق بالأدوات التي بها تفهم المقاصد، وتارة تتعلق بالمقاصد.

وأمّا من جهة تحسين الظن بالعقل؛ فتارة يشرك في التشريع مع الشرع، وتارة يقدِّم عليها، وهذان النوعان يرجعان إلى نوع واحد.

وأمّا من جهة اتباع الهوى؛ فمن شأنه أن يغلب الفهم حتى يقلب صاحبه الأدلة، ويلوي أعناق النصوص، أو يستند إلى غير دليل، وهذان النوعان يرجعان إلى نوع واحد.

فالجميع أربعة أنواع، وهي:

- الجهل بأدوات الفهم.

---

(١) التعيين في شرح الأربعين ص٣. تحقيق أحمد حاج محمد عثمان/ مؤسسة الريان/ بيروت/ المكتبة المكية/ مكة/ الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

(٢) برنامج المجاري ص١٤٨.

- والجهل بالمقاصد.

- وتحسين الظن بالعقل.

- واتباع الهوى][(١)].

وتفصيل هذه الجهات هو التالي:

مسألة :

أسباب سوء الفهم :

هذه الجهات لسوء الفهم **هي** (موانع الفهم السديد)، ولإيضاحها أقول:

[اللفظ قالب المعنى، فإذا لم يعرف اللفظ، لا يعرف المعنى، وإذا عرف اللفظ عرف المعنى، و لابد.

إذا لم يفهم الإنسان كلاماً سمعه أو قرأه فإن لذلك علة مانعة، وسبب مانع، فإذا عرفت العلل والأسباب المانعة من الفهم وأزيلت انحل المعنى، واتضح المراد، وزال الإغلاق.

وليس يخلو السبب المانع عن فهم المعنى المراد من ثلاثة أقسام:

إمّا أن يكون لعلة في الكلام المترجِم عنها.

إمّا أن يكون لعلة في المعنى المستودع فيها.

إمّا أن يكون لعلة في السامع المستخرج.

فالقسم الأوّل؛ إن كان السبب المانع من فهم المعنى المراد: علة في الكلام المترجِم عنها؛ لم يخل ذلك من ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون لتقصير اللفظ عن المعنى.

الحال الثانية: أن يكون لزيادة اللفظ على المعنى.

الحال الثالث: أن يكون لمواضعة يقصدها المتكلم بكلامه، فإذا لم يعرفها السامع لم يفهم معانيها.

والقسم الثاني؛ إن كان السبب المانع من فهم السامع، أو القارئ للكلام: علّة في المعنى

---

(١) الاعتصام (٢/٢٩٣).

المستودع؛ فلا يخلو حال المعنى من ثلاثة أقسام:

إمّا أن يكون مستقلاً بنفسه.

إمّا أن يكون مقدمة لغيره.

أو يكون نتيجة من غيره.

والقسم الثالث؛ إن كان السبب المانع علّة في المستمع، فذلك ضربان:

أحدهما: من ذاته، كالبلادة، وقلة الفطنة. وهذه مانعة من تصور المعنى وفهمه. وكالتقصير في الحفظ، وإهمال المذاكرة، وهذه مانعة من حفظه.

والثاني: من طارئ عليه، كشبهة تعترض المعنى؛ فتمنع تصوره، وتدفع عن إدراك حقيقته. أو خواطر وأشغال في الفكر، تمنع من التركيز والاستيعاب والفهم. أو تقديم رأي أو مذهب بين يدي الكلام المراد فهم معناه][1].

والذي يدخل معنا من الأسباب والعلل المانعة من فهم كلام النبي صلى الله عليه وسلم، الأمور التالية:

- أن يكون كلامه صلى الله عليه وسلم، مخرجه على حقيقة شرعية أو عرفية أو لغوية، غاب إدراكها عن السامع. وهذا يدخل في باب المواضعة على العلوم. مع ملاحظة أن لا مجال للمواضعة في المرادات الشرعية؛ إذ المواضعة أن يجتمع جماعة و يصطلحوا ويتواضعوا على استعمال لفظ معين لمعنى معين فيما بينهم. والمرادات الشرعية مأخذها من الشرع نفسه.

- أن يكون في المستمع أو القارئ علّة مانعة من استيفاء المعنى، إمّا لغموض لفظ، أو غموض تركيب، أو تقديم مذهب، أو هوى، أو كزازة في الطبع، أو بلادة في الفهم، أو لطروء شبهة تعترض المعنى عنده، فتمنع تصوره، أو توهم معارضة توقفه عن الأخذ بدلالة النص.

وهذه الأسباب عند التأمل ترجع إلى أمرين اثنين هما:

---

(١) أدب الدنيا والدين للماوردي ص٥٩ ــ ٦٧ بتصرف.

١ ــ الجهل بأدوات الفهم، ومقاصد الشرع.

٢ ــ تقديم المذهب أو العقل أو الهوى على الدليل المعتبر.

وتفاصيلها في النقاط التالية:

١ ــ الإخلال بفهم العربية وأساليبها.

٢ ــ التقصير في تطبيق قاعدة تفسير النصوص.

٣ ــ قصور النظر في تتبع روايات الحديث نفسه، أو في بابه.

٤ ــ التقصير في معرفة سبب ورود الحديث.

٥ ــ الانصراف عن مراعاة سياق الحديث وسباقه ولحاقه.

٦ ــ اعتماد الروايات الضعيفة في تفسير الحديث.

٧ ــ ترك مراعاة الهدي العام للنبي صلى الله عليه وسلم، ومقاصد الشرع وعُرفه.

٨ ــ التقليد للغير دون تأمل أو تدبر.

٩ ــ تقديم العقل والمذهب على النص[١].

مسألة :

هل يقدم طلب فقه الحديث ومعانيه وغريبه على تعلم التمييز بين السقيم والصحيح من الحديث؟

الجواب : على طالب العلم الاهتمام بفقه الحديث وغريبه والاهتمام بالتمييز بين الصحيح والسقيم من الحديث.

وليس المقصود تقديم العلم بفقه الحديث ومعانيه وغريبه على التمييز بين الصحيح والسقيم من الحديث، إنما المقصود بيان أهمية الاعتناء والاهتمام بفقه الحديث وغريبه، وأن اهتمام العلماء بالتصنيف في ذلك يؤكد هذا، وإلا فإن الاشتغال بتمييز الصحيح من السقيم مقدَّم على الاشتغال بفقه الحديث وغريبه – وإن كان مهمًّا –؛ لأنه المرقاة إلى الأوّل. فمن

---

(١) وقد بسطت الكلام على هذه الأسباب وما يحتاجه المتفقه للحديث النبوي من أصول الفهوم ومطالع العلوم في كتاب آخر مفرد لذلك، يسر الله إتمامه.

أخلّ به خلط الصحيح بالسقيم، والمعدّل بالمجرّح، وهو لا يشعر، وكفى بذلك عيباً للمحدِّث وخللاً للفقيه. وكيف يستقيم الظل والعود أعوج.

فالحق أن كلاً منهما في علم الحديث مهم، لا رجحان لأحدهما على الآخر[١] .

ولا شك أن من جمعهما حاز القدح المعلى، ومن أخل بهما فلا حظ له في اسم المحدِّث.

ومن اهتم بفقه الحديث ومعانيه وغريبه وأخل بالتمييز بين الصحيح والسقيم كان بعيداً من اسم المحدِّث عُرفاً؛ فمن جمع بينهما فهو فقيه محدِّث. فإذا انضاف إلى ذلك عنايته بجمع الحديث وكتابته وسماعه وتطريقه وطلب العلو فيه والرحلة إلى البلدان فهو الفقيه المحدِّث[٢].

هذه صفة الأئمة أمثال مالك والسفيانين، و الشافعي وأحمد وإسحاق عليهم من الله الرحمة والرضوان.

ومن سار على نهجهم وطريقتهم في الجملة، كالخطابي وابن عبدالبر والبيهقي والبغوي عليهم من الله الرحمة والرضوان.

ومن تبعهم كابن تيمية وابن القيم، وابن رجب، وابن سيد الناس، والعراقي، وابن حجر رحمهم الله.

ومِن تبعهم ممن ينصر السنة والحديث من مشايخنا أهل العلم الذين هم ينصرون السنة والحديث وأهله، رحم الله الأموات منهم، وحفظ الله الأحياء بصحة وعافية.

إضاءة :

التعمق في تراجم الرواة والإمعان في الأقوال الفقهية والروايات المختلفة ليس من مقاصد شروح الحديث:

قال شاه ولي الله الدِّهلوي (ت١١٧٦هـ) رحمه الله : "ينبغي أن يعلم أنه من التعمق والإمعان؛ اشتغال المحدث بتراجم رجال الإسناد بعد تصحيح أسمائهم ومعرفة توثيقهم

---

(١) ومع هذا فإن معرفة الصحيح من السقيم مقدمة من حيث الواقع على معرفة فقه الحديث وغريبه؛ لأن الأصل أن من يسمع الحديث يعرف معناه، وليس كل حديث يحتاج إلى شرح وبيان، فمنها ما إذا عرفت درجته استغنى بها عن شرح وبيان.

(٢) انظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/٢٣٠).

وخاصة في الصحيحين وأمثالهما.

وبتأويل قوله: "ليس منا من فعل كذا وكذا"، وقوله: "فإن الله قِبل وجهه" ونحوهما. وبالفروع الفقهية. وبيان اختلاف مذاهب الفقهاء. والتوفيق بين الروايات المختلفة وترجيح بعضها على بعض.

و لم يشتغل أوائل الأمة المحمدية بهذه الأمور، ولكن الفقهاء والمتكلمين خاضوا فيها، ولا حاجة إليها اليوم، والله أعلم"اهـ[١].

قلت: ذكر الفروع الفقهية والتعمق فيها ليس من مقاصد شروح الحديث، نعم منها الإشارة إلى مترع الخلاف الفقهي من الحديث.

وقد عدّ ابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ) رحمه الله من مقاصده في شرح الإلمام : الإعراض عما فعله كثير من الشارحين من إيراد مسائل لا تستنبط من ألفاظ الحديث، كمن يأتي إلى حديث يدل على جواز المسح على الخفين، أو الاستنشاق أو الظهار أو الإيلاء – مثلا – فيأتي بمسائل ذلك الباب من غير أن تكون مستنبطة من الحديث الذي يتكلم عليه، وإن أمكن فبطريق مستبعد[٢].

كما عد من مقاصده في شرحه للإلمام : [ترك ما فعله قوم من أبناء الزمان ، ومن يُعد فيهم من الأعيان، فأكثروا من ذكر الوجوه في معرض الاستنباط، واسترسلوا في ذلك استرسال غير متحرز و لا محتاط، فتحلوا وتحيلوا وأطالوا وما تطولوا، وأبدوا وجوهاً ليس في صفحاتها نور، و ذكروا أوهاماً لا تميل إليها العقول الراجحة و لا تصور، حتى نقل عن بعضهم أنه ادعى الاستدلال على جميع مسائل مذهبه الذي تقلده من الكتاب العزيز][٣].

وكذا من مقاصد شروح الحديث بيان التوفيق بين الأحاديث المختلفة، أو ما يخالف الحديث من أمور أخرى، ولكن بدون تعمق وإمعان فإن هذا محله كتب مختلف الحديث ومشكله.

---

(١) إتحاف النبيه ص١٥٥.

(٢) شرح الإلمام (٢٥/١).

(٣) من كلام ابن دقيق العيد في شرح الإلمام (٢٥/٠١).

أما الاشتغال بتراجم رجال الإسناد، وكذا تخريج الحديث فإنه من مقاصد الشرح، ولكن بدون توسع وإطالة، فإن هذا أفرد في كتب التخريج، وكتب الرجال.

ومن طالع كتب الشروح وجدها مشتملة على كل هذا، فلا يصح نسبة إيراد هذه الأمور أثناء شرح الحديث إلى التعمق والإمعان، نعم الإطالة والإكثار فيها - بحيث يصبح الشرح وكأنه كتاب تراجم، أو كأنه كتاب تخريج - ؛ من التعمق والإمعان، وبالله التوفيق.

إضاءة :

لا يورد من الأقوال في شرح الحديث إلا ما هو معتبر، حتى لا يصعب على القارئ الوصول إلى المعنى المراد والمقصود.

على شارح الحديث ألا يورد في شرح الحديث إلا المعاني السائغة المتناسبة مع مقاصده، التي يمكن أن تدخل في مراده صلى الله عليه وسلم، وبعض الناس لا ينتبه لهذا فيورد كل ما يقف عليه في معنى الحديث مما يصح، و مما لا تصح حتى حكايته.

وقد استنكر الذهبي (ت٧٤٨هـ) رحمه الله على المفسرين الذين يوردون في تفسير الآية كل ما ورد، فقال رحمه الله: "في تفسير القرآن:

منه ما هو حتم. ومنه ما هو مستحب.

و[منه] مباح. و[منه] مكروه.

فكثرة الأقوال في الآية مع وهنها وبعدها من الصواب الذي هو وجه واحد دل سياق الخطاب العربي عليه؛ مكروه حفظها والاعتماد عليها؛ فإن القول الصحيح يضيع بينها.

والمحرم حفظ تفسير القرامطة الإسماعيلية وفلاسفة المتصوفة الذين حرّفوا كتاب الله، فوق تحريف اليهود، مما إذا سمعه المسلم بل عامة الأمة ببداءة عقولهم علموا أن هذا التحريف افتراء على الله وتبديل للتنزيل. ولا أستجيز ذكر أمثلة ذلك، فإنه من أسمج الباطل"اهـ[1].

قلت: هذا كلام الذهبي في كتب التفسير وكذا الحال في شرح الحديث النبوي، إذ أوتي صلى الله عليه وسلم القرآن ومثله معه، و لا ينبغي أن يحمل كلام الرسول إلا على ما هو أهدى وأتقى.

(١) مسائل في طلب العلم وفضله للذهبي ص٢٠٩، ضمن ست رسائل للذهبي تحقيق جاسم الفهيد الدوسري.

المطلب الثالث
كتب شروح الحديث وما إليها

إضاءة :

الحاجة إلى شروح الحديث:

إذا كان العلماء – رحمهم الله تعالى – قد قرروا:

[أن كل من وضع من البشر كتاباً فإنما وضعه ليفهم بذاته من غير شرح، وإنما احتيج إلى الشروح لأمور ثلاثة:

أحدها: كمال فضيلة المصنِّف؛ فإنه لقوته العلمية يجمع المعاني الدقيقة، في اللفظ الوجيز، فربما عسر فهم مراده ، فقصد بالشرح ظهور تلك المعاني الخفية، ومن هنا كان شرح بعض الأئمة تصنيفه أدل على المراد من شرح غيره له.

وثانيها: إغفاله بعض تتمات المسألة، أو شروط لها، اعتماداً على وضوحها، أو لأنها من علم آخر، فيحتاج الشارح لبيان المحذوف ومراتبه.

وثالثها: احتمال اللفظ لمعان كما في المجاز والاشتراك، ودلالة الالتزام، فيحتاج الشارح إلى بيان غرض المصنف وترجيحه][(١)].

إذا كان هذا ما قُرِّر في الحاجة إلى الشروح؛ فإنه يصدق على كل كلام مقروء أو مسموع، فيستفهم من القائل كلامه لهذه الأمور.

وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح العرب على الإطلاق، وكان الصحابة رضوان الله عليهم، يسمعون كلامه صلى الله عليه وسلم، ويفهمون منه كل واحد بحسب حاله.

وتفاوت الصحابة رضوان الله عليهم في الفهم منه صلى الله عليه وسلم، أمر مقرر، ومما يدل عليه ما جاء عن أبي سعيد الخدري، قال: خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم،

---

(١) البرهان في علوم القرآن (١٤/١)، الإتقان في علوم القرآن (١٧٠/٤).

الناس وقال: "إن الله خيّر عبداً بين الدنيا وبين ما عنده، فاختار ذلك العبد ما عند الله" .

قال: فبكى أبوبكر! فعجبنا لبكائه! أن يخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن عبد خير! فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم، هو المخير، وكان أبوبكر أعلمنا"[(١)].

ولقد كان صلى الله عليه وسلم، يبين لهم ما يحتاجون إلى بيانه، مع سلامة سليقتهم العربية، وقربهم من قرائن الحال، وفهمهم لأحوال الشريعة ومقاصدها، إبان تقريرها.

والحال بعدهم في الحاجة إلى طلب البيان أوكد؛ إذ موانع الفهم أكثر، فقد تقاصرت الهمم، وضعفت السليقة، وغابت مشاهدة تقرير التنزيل، وجهلت مقاصد الشرع الكريم عند أكثرهم.

إضاءة :

كثرة المصنفات في شرح الحديث وبيان معانيه على المصنفات في الرجال ونحوها:

لّما كان تحصيل الحديث ومعرفة فقهه وغريبه، والاحتياط في فهم معانيه؛ من المهمات بالنسبة للمحدِّث؛ إذ الإخلال بذلك يوجب اشتباه الُمراد بغير الُمراد[(٢)].

أقول : لّما كان الأمر كذلك اهتم العلماء بالتصنيف في فقه الحديث وغريبه، حتى إن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، قال: "بل لو ادّعى مدّ عٍ أن التصانيف التي جمعت في ذلك، أجمع من التصانيف التي جمعت في تمييز الرِّجال وكذا في تمييز الصحيح من السقيم، لما أبعد، بل ذلك هو الواقع"اهـ[(٣)].

إضاءة :

أساليب كتب الشروح، وشرط الشارح وآدابه[(٤)].

للشرح ثلاثة مسالك وطرق:

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ : "سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر"، حديث رقم (٣٦٥٤).

(٢) العجالة النافعة ص٢٦، وقارن بـــ الحطة في ذكر الصحاح الستة ص٢٢٢.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٢٣٠).

(٤) مجمل ما ذكرته هنا مستفاد من كشف الظنون (١/٣٧-٣٨)، أبجد العلوم (١/١٩١-١٩٣)، الحطة ص١٨٢-١٨٤.

الأول : الشرح بــ "قوله". كشرح ابن حجر المسمى (فتح الباري)، وشرح الكرماني المسمى الكواكب الدراري كلاهما شرح صحيح البخاري.

والثاني : الشرح بــ "قال" "أقول"، فيورد المتن مصدراً له بــ "قال"، ثم يورد الشرح مصدراً له بــ "أقول".

وهذا أسلوب لا يليق بشرح الكلام النبوي، وبيان معناه. و لا أعرف أحداً سلكه في ذلك.

والثالث : الشرح مزجاً، ويُسمى : شرح ممزوج، حيث تمزج فيه عبارة المتن والشرح.

ثم يمتاز المتن إمّا بحرف "م" والشرح بحرف "ش".

وإمّا بوضع خط يخط فوق المتن، تمييزاً له عن الشرح.

وإما بتلوين المتن بلون غير لون الشرح.

وإما بتحبير عبارة المتن دون الشرح.

أو جعل المتن بخط مغاير لخط الشرح.

والشرح المزجي غير مأمون في تمييز المتن.

وهناك نوع آخر من أساليب الشرح – إلا أنه يعود إلى إحدى الطرق السابقة – : أن يورد الشارح المتن ثم يعقد مسائل على معاني الحديث، يأتي فيها ببيان مفردات الحديث، وفقهه، وما يتعلق به من مباحث إسنادية أو تخريجية، وهذا كما تراه في شرح الترمذي المسمى (عارضة الأحوذي) لابن العربي المالكي (ت٥٤٣هــ)، و (طرح التثريب) لأبي الفضل العراقي (ت٨٠٦هــ) رحمهم الله.

شرط الشارح :

يطلب في الشارح الأمور التالية :

١- إخلاص النية لله تعالى، وهذا شرط يستصحب من أوّل العمل إلى آخره، فإن فات في أوّله استدرك بعد ذلك في أي محل منه.

٢- التأهل في العلم الذي فيه هذا المتن، إذ غالباً ما يتضمن المتن معان دقيقة بكلام وجيز كافياً في الدلالة على المطلوب؛ وذلك من كمال مهارة المصنف، فإذا لم يكن الشارح متأهلاً

في العلم، قريباً من مهارة المصنف، يعسر عليه فهم بعض المتن، ويصعب عليه الوقوف على المراد منه على وجهه، ويأتي شرحه غير محرر و لا مدقق.

وإذا كان هذا الحال في كلام المتن من كلام العلماء، فما بالك في كلام النبي ﷺ ، الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، والذي أوتي جوامع الكلم، فلا يتكلم فيه إلا من تأهل فحاز ما شرطه أهل العلم في المجتهد، [وهذه صفة الأئمة الفقهاء والمجتهدين الأعلام كالشافعي، ومالك وأحمد والحمادين والسفيانين وابن المبارك وابن راهويه والأوزاعي وخلق من المتقدمين والمتأخرين][١].

٣- المعرفة باصطلاحات العلماء في التصنيف، واصطلاحات أهل الفن الذي فيه المتن، واصطلاحات العالم صاحب المتن في كتابه. فإنه إذا تكلم الرجل في غير فنه أتى بالعجائب.

٤- الدراية بكلام المصنف صاحب المتن، في كتبه الأخرى، إذ هذا من أنفع وأجدر وأحق ما يكون في تحرير المراد من عبارة المتن، ولذلك شرح بعض العلماء تصنيفه، وصاحب الدار أدرى بما فيه[٢].

والشارح للحديث لابد له من أن يكون متضلعاً بالحديث عارفاً به، حافظاً له، أو عارفاً بكيفية الرجوع إليه في مصادره، إذا ما احتاج إلى أن يجمع أحاديث الموضوع الواحد، وسبق في طرق شرح الحديث أن أولى ما فسر به الحديث ما جاء في الحديث، على تفاصيل سبق مجملها.

٥- أن يراعي الأدب في شرحه، وتفصيل ذلك فيما سيأتي.

آداب الشارح :

ألخص لك آداب الشارح فيما يلي :

١- أن يبذل النصرة فيما قد التزم شرحه قدر الاستطاعة.

وفي شرح الحديث يبذل جهده في بيان المعنى المراد، وبيان حكمته، وتعليل الحكم،

---

(١) ما بين معقوفتين من كلام السخاوي في فتح المغيث (٣٥/٤).

(٢) وهذا مقصد طريف حقيق بأن يفرد بالتصنيف، فتجمع الكتب التي شرحها أصحابها.

والوقوف على مناسبته وبلاغته، وأسرار التعبير فيه، وموافقة الأسلوب للمعنى المراد تقريره، وتلمس أساليب تقرير الحكم والدعوة خلال ذلك.

٢- أن يذب عما قد تكفل إيضاحه بما يذب به صاحب تلك الصناعة؛ ليكون شارحاً غير ناقض وجارح، ومفسراً غير معترض؛ اللهم إلا إذا عثر على شيء لا يمكن حمله على وجه صحيح، فحينئذ ينبغي أن ينبه عليه بتعريض أو تصريح، متمسكاً بذيل العدل والإنصاف، متجنباً عن الحيف والاعتساف.

وفي شرح الحديث يذب عن معاني الأخبار، ويزيل عنها الإشكال ويدفع عنها التعارض الذي يطرأ عند من لم يتأهل، معتقداً نفي الاختلاف والتعارض عن جناب الشرع، وأن ما وجد من اختلاف إنما مرجعه إلى اجتهاد المجتهدين.

مستعيناً بما قرره أهل العلم في مختلف الحديث ومشكله، ويجيب عن طعون أهل الريب والإلحاد، والزيغ والضلال؛ مستعيناً في ذلك بكلام أهل العلم المتصدين لمثل ذلك، خاصة كلام السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين وأتباعهم، ومنهم ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) والذهبي (ت٧٤٨هـ) وابن القيم (ت٧٥١هـ) وابن رجب (ت٧٩٥هـ) وابن حجر (ت٨٥٢هـ) وغيرهم رحم الله الجميع، ومنهم في العصور أئمة دعوة التوحيد في الديار النجدية، فإن لهم في هذا الباب الشيء الكثير الذي يذكر فيشكر، و لا ينكره إلا جاهل أو مكابر، ومن طالع مصنفاتهم وخاصة ما جُمع في (الدرر السنية) تبين له مصداق قولي، و مثل الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) وصديق حسن خان (ت١٣٠٧هـ) والمعلمي (ت١٣٨٦هـ) والجامي (ت١٤١٦هـ) وابن باز (١٤٢٠هـ) وابن عثيمين (ت١٤٢١هـ)، وغيرهم رحمهم الله وغفر لهم، وحفظ الأحياء بصحة وعافية وسلامة... آمين.

٣- تقديم العذر بين يدي التنبيه والتعقيب؛ لأن الإنسان محل النسيان، والقلم ليس بمعصوم من الطغيان، فكيف بمن جمع المطالب من محالها المتفرقة.

وليس كل كتاب ينقل المصنف عنه سالماً عن العيب محفوظاً له عن ظهر الغيب، حتى يلام في خطئة؛ فينبغي أن يتأدب عن تصريح الطعن للسلف مطلقاً، ويكني بمثل:

"قيل"، و "ظن"، و "وهم".

و "اعترض ... وأجيب".

و "بعض الشراح"، و "المحشي"، و "بعض الشروح"، و "بعض الحواشي"، و "بعض الناس".

ونحو ذلك، من غير تعيين كما هو دأب الفضلاء.

وانظر لصنيع البخاري (ت٢٥٦هـ) رحمه الله كلما أراد التعقب على أهل الرأي، عنون لهم بـ "بعض الناس"، حتى إن لشمس الحق العظيم آبادي (ت١٣٢٩هـ) رسالة في تحرير هذه المواضع اسمها: (رفع الالتباس عن بعض الناس)، رد فيها على رسالة ألفها بعضهم يتعقب فيها البخاري عليه من الله الرحمة والرضوان[١] .

وقد تأنق المتأخرون في أسلوب التحرير، وتأدبوا في الرد والاعتراض على المتقدمين، بأمثال الألفاظ المذكورة؛

تنزيهاً لهم عما يفسد اعتقاد المبتدئين فيهم، وتعظيماً لحقهم.

وربما حملوا هفواتهم على الغلط من الناسخين لا من الراسخين؛

و إذا لم يمكن ذلك قالوا: "لأنهم لفرط اهتمامهم بالمباحثة والإفادة لم يفرغوا لتكرير النظر والإعادة".

وأجابوا عن لمز بعضهم بأن ألفاظ كذا وكذا ألفاظ فلان بعبارته، بقولهم: "إنا لا نعرف كتاباً ليس فيه ذلك، فإن تصانيف المتأخرين بل المتقدمين لا تخلو عن مثل ذلك، لا لعدم الاقتدار على التعبير وتغيير العبارة، بل حذراً عن تضييع الزمان فيه".

وعن مثالبهم بأنهم عزوا إلى أنفسهم ما ليس لهم، بـ "أنه إن اتفق فهو توارد الخواطر، كما في تعاقب الحوافر على الحوافر".

قال صديق حسن خان (ت١٣٠٧هـ) رحمه الله: "ولله در صاحب (مشكاة المصابيح)

---

(١) انظر حياة المحدث شمس الحق وأعماله ، تأليف محمد عزير السلفي/ إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء، بالجامعة السلفية بنارس الهند/ الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/ ص١١٦-١٢٦.

حيث يقول: فإذا وقفت عليه فانسب القصور إليّ لقلة الدراية، لا إلى جناب الشيخ رفع الله قدره في الدارين، حاشى لله من ذلك"اهـ[١].

إضاءة :

مناهج دراسة كتب الحديث

اعلم أن دراسة كتب الحديث على ثلاثة مناهج[٢] :

الأوّل : منهج السرد، وهو أن يقرأ الشيخ المُسمِّع أو القارئ الكتاب بدون تعرض للمباحث اللغوية والفقهية وأسماء الرجال وغيرها.وهذه الطريقة عادة يسلكونها عند طلب القراءة للإجازة، أو عند طلب البحث عن حديث معين، وهي قريبة من قراءة الجرد .

وقد ذكر الفيروز آبادي صاحب القاموس (ت٨١٧هـ) رحمه الله أنه قرأ صحيح مسلم في ثلاثة أيام بدمشق.

وقرأ الحافظ أبو الفضل العراقي (ت٨٠٦هـ) رحمه الله صحيح مسلم على محمد بن إسماعيل الخباز بدمشق في ستة مجالس متوالية، قرأ في آخر مجلس منها أكثر من ثلث الكتاب، وذلك بحضور الحافظ زين الدين بن رجب (ت٧٩٥هـ)، وهو يعارض بنسخته.

وسمع الخطيب البغدادي على إسماعيل بن أحمد الحيري النيسابوري الضرير صحيح البخاري بمكة بسماعه من الكشميهني في ثلاثة مجالس، اثنان منها في ليلتين كان يبتدئ بالقراءة وقت المغرب ويختم عند صلاة الفجر، والثالث من ضحوة النهار إلى طلوع الفجر.

وقرأ الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) رحمه الله صحيح البخاري في أربعين ساعة رملية، وقرأ صحيح مسلم في أربعة مجالس سوى مجلس الختم في يومين وشيء، وقرأ سنن ابن ماجه في أربعة مجالس، وقرأ كتاب النسائي الكبير في عشرة مجالس منها أربع ساعات، وأسرع شيء وقع له أنه قرأ في رحلته الشامية معجم الطبراني الصغير في مجلس واحد بين صلاتي الظهر والعصر، وهذا الكتاب في مجلد يشتمل على نحو ألف حديث

---

(١) الحطة ص١٨٤.

(٢) استفدت ذلك من كلام شاه ولي الله الدِّهلوي، وزدت عليه زيادات، وسيأتي ذكر المصدر بعد قليل.

وخمسامئة حديث[١].

وهذه همم عالية، أين منها نحن في هذا الزمان أسأل الله أن يرحمنا برحمته!

الثاني من طرق درس الحديث: منهج البحث والتحليل، وهو أن يتوقف بعد قراءة حديث عند غريبه وتراكيبه العويصة، والاسم النادر من أسماء رجال إسناده، وما يرد عليه من السؤال الظاهر في المسألة المنصوص عليها، ويحل هذه الأمور بكلام متوسط، ثم ينتقل إلى الحديث التالي على هذا القياس.

وعلى هذه الطريقة أدركنا شيوخنا كالشيخ عبدالله بن حميد رحمه الله، فقد كان يبدأ درسه في الفتاوى عادة بشرح حديث من الأحاديث الجوامع، وكذا كان الشيخ عبدالعزيز بن باز في شرحه للحديث من ذلك في شرحه لكتاب المنتقى للمجد بن تيمية (ت٦٥٢هـ)، وكذلك الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رحمهم الله، ومن مشايخنا الذين كانوا لا يطيلون في الشرح ويسلكون هذه الطريقة المتوسطة الشيخ سعيد شفا الأثيوبي رحمه الله والشيخ يحيى عثمان المدرس حفظه الله.

الثالث : منهج الإمعان والتعمق، وهو أن يتكلم كثيراً على كل كلمة من الحديث بما لها وما عليها وما يتعلق بها، فمثلاً في شرح الغريب ومشكل الإعراب يذكر الشواهد من الشعر، ويستطرد إلى بيان المادة اللغوية واشتقاقاها وأماكن استعمالها، وفي أسماء الرجال يذكر تراجمهم وأحوالهم، ويخرّج المسائل الفقهية على المسألة المنصوص عليها، ويحكي حكايات غريبة وقصص عجيبة بأدنى مناسبة.

قال شاه ولي الله الدِّهلوي (ت١١٧٦هـ) رحمه الله بعد ذكره لهذه الطرق : "وقد رأيت علماء الحرمين الشريفين على هذه المناهج الثلاثة، فكان اختيار الشيخ حسن العجيمي[٢]وأحمد القطان والشيخ أبي طاهر وغيرهم منهج السرد بالنسبة للخواص المتبحرين؛ ليقوموا بسماع الحديث وتصحيح متنه وإسناده بسرعة، وكانوا يحيلون إلى شروح الكتب

---

(١) انظر قواعد التحديث للقاسمي ص٢٦٢.

(٢) رأيت في الأعلام للزركلي (٢٠٥/٢) ترجمة لحسن العجيمي، لكنه ذكر أنه توفي عام ١١١٣هـ، وهذا هو غير المذكور هنا لأن شاه ولي الله ولد سنة ١١١٤هـ، وهو هنا يقول: "وقد رأيت ..."، فهو جزماً يعني غير هذا الشيخ، والله أعلم.

للمباحث الأخرى، لأن مدار ضبط الحديث اليوم على تتبع هذه الشروح.

أمّا بالنسبة للمبتدئين والمتوسطين فكانوا يختارون لهم منهج البحث، ليحيطوا بما يجب معرفته في علم الحديث ويستفيدوا منه، وكانوا في هذه الحالة يضعون أمامهم غالباً شرحاً من الشروح يراجعونه في أثناء البحث.

أمّا المنهج الثالث فهو منهج القصاص، وكان القصد منه إظهار العلم والفضل أو غيرهما، لا الرواية وتحصيل العلم، والله أعلم"اهـ[١].

إضاءة :

ذكر أشهر كتب شرح الحديث وأنفعها[٢] :

قال أبو زرعة رحمه الله: "تفكرت ليلة في رجال فأريت فيما يرى النائم كأن رجلاً ينادي: يا أبا زرعة، فهم متن الحديث خير من التفكر في الموتى"[٣].

من مهمات المحدث الاحتياط العظيم في فهم معاني الحديث؛ لأن المساهلة في ذلك توجب اشتباه المراد بغير المراد[٤] .

ومن أهم الكتب المعينة على فهم المراد من الحديث، كتب شروح الحديث، وهي على أنواع :

النوع الأول : كتب مفردة لشرح حديث واحد.

النوع الثاني : كتب مفردة لشرح مجاميع الحديث.

---

(١) إتحاف النبيه بما يحتاج إليه المحدث والفقيه" لشاه ولي الله الدِّهلوي (ت١١٧٦هـ) رحمه الله، "ص١٥٤ـ١٥٥. (من نسخة مصفوفة على الحاسب الآلي امتن عليّ ناقلها عن الفارسية الأستاذ الفاضل والأخ النبيل محمد عزير شمس السلفي بالقراءة فيها والنقل منها، وذلك بواسطة أخي أحمد وفقهما الله لكل خير، وجزاهما عني خيرا). وقارن بالحطة ص٢٣٥-٢٣٦.

(٢) وموضوع هذه الإضاءة لو ينهد له أحد المهتمين بالحديث فيجمع كتب شروح الحديث التي يقف عليها، مع التعريف بها وبمؤلفيها، وبيان المطبوع منها والمخطوط وأماكن وجوده، ومميزات كل شرح بإيجاز، أو خطته كما نص عليها في مقدمته، فإن في ذلك – إن شاء الله تعالى – خيراً كثيراً.

(٣) فتح المغيث للسخاوي (٣٦/٤).

(٤) الحطة ص٢٢٢.

ومن النوع الأول :

- جزء فيه فوائد حديث أبي عمير، لأبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري (ت٣٣٥هـ)[١] .
- شرح حديث أبي زرع وأم زرع للقاضي عياض.
- شرح حديث عمران بن الحصين "كان الله و لم يكن شيء غيره"[٢] .
- شرح حديث أبي ذر: "يا عبادي إني حرمت الظلم"[٣].
- شرح حديث "إنما الأعمال بالنيات"[٤].
- شرح حديث خطبة الحاجة[٥].
- شرح حديث "بدأ الإسلام غريباً"[٦] .

جميعها لابن تيمية أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)[٧].

- "إبراز الحكم من حديث رفع القلم"، لعلي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٥٦هـ)[٨].
- نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد، للعلائي (ت٧٦٣هـ)[٩].
- شرح حديث "اختصام الملأ الأعلى"[١٠] .
- شرح حديث "ما ذئبان جائعان"[١].

---

(١) مطبوع بتحقيق صابر أحمد البطاوي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

(٢) ضمن مجموع الفتاوى (١٨/٢١٠-٢٤٤).

(٣) ضمن مجموع الفتاوى (١٨/١٣٦-٢١٠).

(٤) ضمن مجموع الفتاوى (١٨/٢٤٤-٢٨٥).

(٥) ضمن مجموع الفتاوى (١٨/٢٨٥-٢٩١).

(٦) ضمن مجموع الفتاوى (١٨/٢٩١-٣٠٦).

(٧) وجميع هذه الشروح التي لابن تيمية موجودة ضمن المجلد ١٨ من مجموع الفتاوى لابن تيمية رحمه الله.

(٨) مطبوع بتحقيق كيلاني محمد خليفة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

(٩) وهو مطبوع، بتحقيق بدر عبدالله البدر/ دار ابن الجوزي/ الظهران/ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

(١٠) مطبوع، وقفت له على طبعتين ، إحداهما لمكتبة التراث الإسلامي، تحت اسم (مكفرات الذنوب ودرجات الثواب ودعوات الخير)، ويبدو أن هذا الاسم من تصرف الناشر، والثانية باسم (اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى) تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد، الطائف، مكتبة دار البيان، دمشق، ١٤٠٥هـ.

- "غاية النفع في شرح حديث تمثيل المؤمن بخامة الزرع"[٢].
- "كشف الكربة بوصف حال أهل الغربة" شرح حديث "بدأ الإسلام غريبا"[٣].
- شرح حديث عمار بن ياسر "اللهم بعلمك الغيب"[٤].
- "نور الاقتباس في مشكاة وصية النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنه"[٥].
- "الحكم الجديرة بالإذاعة من قول النبي ﷺ بعثت بالسيف بين يدي الساعة"[٦].

جميعها لزين الدين عبدالرحمن بن رجب (ت٧٩٥هـ).

- "منتهى الآمال في شرح حديث "إنما الأعمال" لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)[٧].
- قطر الولي في شرح حديث الولي[٨].
- رفع الباس عن حديث "النفس والهم و الوسواس"[٩].

=

(١) مطبوع، وقفت له على طبعة في هامش كتاب جامع بيان العلم وفضله، لابن عبدالبر ، إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٩٨هـ، (١٦٧/١-١٨٣). وطبعة مفردة ضمن مجموعة الرسائل المنيرية في أول الجزء الثالث، وطبعة مفردة بتحقيق بدر بن عبدالله البدر، دار ابن الجوزي، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ.

(٢) وقفت عليه مطبوعاً، بتحقيق أشرف بن عبد المقصود، مكتبة الإمام البخاري، الإسماعيلية، مصر، ضمن سلسلة شروح الأحاديث، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

(٣) وقفت له على طبعتين إحداهما إعداد جمال ماضي، دار الدعوة، الإسكندرية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، والأخرى تحقيق بدر بن عبدالله البدر، مؤسسة الريان، بيروت، دار النفائس الكويت، ١٤١٤هـ.

(٤) وقفت له على طبعة بتحقيق أبي عبدالرحمن إبراهيم بن محمد العرف، مكتبة السوادي، جدة، ضمن (مكتبة ابن رجب) الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

(٥) مطبوع، وقفت له على طبعتين إحداهما بقراءة وتعليق وتقديم عز الدين البدوي النجار، مكتبة المدني ومطبعتها، جدة، والأخرى بتحقيق محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية.بيروت، جمعية إحياء التراث الإسلامي بالجهراء، الطبعة الثالثة١٤١٤هـ.

(٦) مطبوع، بتحقيق عبدالقادر الأرنؤوط، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

(٧) مطبوع، بتحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

(٨) مطبوع، بتحقيق إبراهيم هلال.

(٩) مطبوع بتحقيق علي رضا بن عبدالله بن علي رضا، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

لمحمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ).

– أكمل البيان في شرح حديث نجد قرن الشيطان، لحكيم محمد أشرف سندهو (ت١٣٧٣هـ)[١] .

– الإبداع شرح خطبة الوداع، لعبدالله بن حميد (ت١٤٠١هـ)[٢].

ومن النوع الثاني :

١ـ **أعلام السنن (أعلام الحديث)**[٣] في شرح صحيح البخاري[٤]،لأبي سليمان حمد بن سليمان الخطابي (ت٣٨٨هـ). وهو أول من تناول صحيح البخاري بالشرح والتعليق لما أشكل من معانيه، وصنفه رحمه الله بعد تصنيفه لـ "معالم السنن" شرح سنن أبي داود. واعتمد في شرحه لجامع البخاري على رواية إبراهيم بن معقل النسفي، إلا أحاديث من آخره فإنه اعتمد فيها على رواية محمد بن يوسف الفربري عن البخاري[٥].

وقال في مقدمته: "إن جماعة من إخواني ببلخ كانوا سألوني عند فراغي لهم من إملاء كتاب (معالم السنن) لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني – رحمه الله – أن أشرح لهم كتاب الجامع الصحيح لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري – رحمه الله – وأن أفسر المشكل من أحاديثه وأبين الغامض من معانيها"اهـ[٦].

٢ـ **معالم السنن في شرح سنن أبي داود**[٧]، لأبي سليمان حمد بن سليمان الخطابي

---

(١) مطبوع، وقفت له على طبعتين إحداهما نشر حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان، اهتم بطبعه عبد الحميد حبيب الله نشاطي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، والأخرى بتقديم وتحقيق عبدالقادر بن حبيب الله السندي، نشر دار المنار، الخرج، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.

(٢) مطبوع، مطابع دار الثقافة، مكة.

(٣) هذا ما انتهى إليه المحقق الفاضل وفقه الله في اسم الكتاب انظر مقدمة تحقيق كتاب "أعلام الحديث" (٦٤/١).

(٤) وهو مطبوع، بتحقيق الدكتور/ محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود، ضمن مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى.

(٥) أعلام الحديث (١٠٦/١).

(٦) أعلام الحديث (١٠١/١).

(٧) وهو مطبوع، من ضمن طبعاته، الطبعة التي مع مختصر سنن أبي داود، للمنذري، و تهذيب مختصر سنن أبي داود، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية) (ت٧٥١هـ)، تحقيق أحمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، نشر

=

(ت٣٨٨هـ). وهو شرح نفيس، ولعله أول من تناول كتاب أبي داود بالشرح. وشرحه للسنن برواية ابن داسة[١]، وهي تخالف في ترتيبها رواية اللؤلؤي المطبوعة.

قال في مقدمته: "وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم، وأمهات السنن وأحكام الفقه، ما لا نعلم متقدماً سبقه إليه، و لا متأخراً لحقه فيه.

وقد كتبت لكم فيما أمليت في تفسيرها وأوضحته من وجوهها ومعانيها، وذكر أقاويل العلماء واختلافهم فيها؛ علماً جمًّا، فكونوا به سعداء، نفعنا الله تعالى وإياكم برحمته"اهـ[٢].

٣ــ **التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد**[٣]، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري الأندلسي القرطبي المالكي (ت٤٦٣هـ).

قال ابن حزم (ت٤٥٦هـ) رحمه الله: "كتاب التمهيد لصاحبنا أبي عمر يوسف بن عبدالبر ــ وهو الآن بعد في الحياة لم يبلغ سن الشيخوخة ــ وهو كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً فكيف أحسن منه"[٤].

قال ابن تيمية رحمه الله عن هذا الكتاب: "وهو أشرف كتاب صنف في فنه"اهـ[٥].

صنف ابن عبدالبر التمهيد ورتبه على أسماء شيوخ مالك بن أنس رحمه الله، وشرح فيه الأحاديث المرفوعة، شرحاً ماتعاً نافعاً جامعاً حديثاً وفقهاً وتاريخاً ولغةً وأدباً، رحمه الله.

والكتاب بترتيبه الذي رتبه عليه ابن عبدالبر رحمه الله عسر التناول صعب المأخذ، لا يسهل الوصول فيه إلى فوائده، فقام جماعة بإعادة ترتيبه، ومن أحسنها ــ فيما يبدو لي والله أعلم ــ ما وقع على أبواب الموطأ[٦].

=

دار المعرفة ١٤٠٠هـ.

(١) ملحق معالم السنن (١٣١/٨).

(٢) معالم السنن (١٣/١)..

(٣) وهو مطبوع، بتحقيق محمد عبدالكبير البكري، وزملائه، توزيع مكتبة الأوس، المدينة المنورة.

(٤) نقله في نفح الطيب (١٦٩/٣) عن رسالة ابن حزم في فضل الأندلس.

(٥) مجموع الفتاوى (٢٢٠/٣).

(٦) من ذلك فتح المالك بتبويب التمهيد لابن عبدالبر على موطأ مالك، لمصطفى صميدة، من منشورات دار الكتب العلمية،

=

قال في مقدمته: "رأيت أن أجمع في كتابي هذا كل ما تضمنه موطأ مالك بن أنس رحمه الله، في رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي عنه، من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ مسنده ومقطوعة ومرسله وكل ما يمكن إضافته إليه صلوات الله وسلامه عليه.

ورتبت ذلك مراتب، قدمت فيها المتصل، ثم ما جرى مجراه مما اختلف في اتصاله، ثم المنقطع والمرسل.

وجعلته على حروف المعجم في أسماء شيوخ مالك رحمهم الله ليكون أقرب للمتناول.

ووصلت كل مقطوع جاء متصلا من غير رواية مالك، وكل مرسل جاء مسندا من غير طريقه رحمة الله عليه، فيما بلغني علمه، وصح بروايتي جمعه، ليرى الناظر في كتابنا هذا موقع آثار الموطأ من الاشتهار والصحة، واعتمدت في ذلك على نقل الأئمة، وما رواه ثقات هذه الأمة.

وذكرت من معاني الآثار وأحكامها المقصودة بظاهر الخطاب ما عول على مثله الفقهاء أولو الألباب.

وجلبت من أقاويل العلماء في تأويلها، وناسخها ومنسوخها، وأحكامها ومعانيها، ما يشتفي به القارئ الطالب ويبصره وينبه العالم ويذكره.

وأثبت من الشواهد على المعاني والإسناد بما حضرني من الأثر ذكره، وصحبني حفظه، مما تعظم به فائدة الكتاب.

وأشرت إلى شرح ما استعجم من الألفاظ، مقتصرا على أقاويل أهل اللغة.

وذكرت في صدر الكتاب من الأخبار الدالة على البحث عن صحة النقل وموضع المتصل والمرسل ومن أخبار مالك رحمه الله وموضعه من الإمامة في علم الديانة ومكانه من الانتقاد والتوقي في الرواية ومترلة موطئه عند جميع العلماء المؤلفين منهم والمخالفين نبذا يستدل بها اللبيب على المراد وتغني المقتصر عليها عن الازدياد.

=

الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

وأومأت إلى ذكر بعض أحوال الرواة وأنسابهم وأسنانهم ومنازلهم.

وذكرت من حفظت تاريخ وفاته منهم معتمدا في ذلك كله على الاختصار ضاربا عن التطويل والإكثار والله أسأله العون على ما يرضاه ويزلف فيما قصدناه فلم نصل إلى شيء مما ذكرناه إلا بعونه وفضله لا شريك له فله الحمد كثيرا دائما على ما ألهمنا من العناية بخير الكتب بعد كتابه وعلى ما وهب لنا من التمسك بسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وما توفيقي إلا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل"اهـ

قلت: وبالجملة فهو كتاب جليل، حافل، من رآه رأى العجب العجاب، فسبحان الله الوهاب.

٤ـ **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**[١]، لأبي عمر يوسف بن عبدالبر (ت٤٦٣هـ). صنفه بعد "التمهيد"، وقصد فيه شرح جميع أقاويل الصحابة والتابعين في الموطأ، وما لمالك فيه من قوله الذي بنى عليه مذهبه، واختاره من أقاويل سلف أهل بلده، الذين هم الحجة عنده على من خالفهم، مع ذكر ما لفقهاء الأمصار من التنازع في معاني كل قول رسمه مالك في الموطأ.

وقد رتبه فيه على أبواب الموطأ.

وهو كتاب نفيس للغاية، رحم الله مصنفه وأجزل له المثوبة.

وقد اعتبره ابن حزم (ت٤٥٦هـ) رحمه الله مختصراً للتمهيد[٢].

قال أبو الطاهر السلفي (ت٥٧٦هـ) رحمه الله عن كتاب الاستذكار: "هو كتاب لم يصنف في فنه مثله"اهـ[٣].

٥ـ **شرح السنة**[٤]، للحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ).

---

(١) مطبوع، من طبعاته طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

(٢) نفح الطيب (١٦٩/٣) نقلاً عن رسالة فضل الأندلس لابن حزم. قلت: كذا قال ابن حزم رحمه الله أن الاستذكار اختصار للتمهيد، ولكن الواقع خلافه، والله الموفق.

(٣) مقدمة إملاء الاستذكار ص٣٤. (ضمن لقاء العشر الأواخر).

(٤) وهو مطبوع، بتحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط، من مطبوعات المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى بدئ فيها =

قال السخاوي (ت٩٠٢هـ) رحمه الله عن هذا الكتاب: "مفيد في بابه"اهـ[١].

قال مصنفه واصفاً كتابه: "هذا كتاب في شرح السنة، يتضمن ــ إن شاء الله سبحانه وتعالى ــ كثيراً من علوم الأحاديث، وفوائد الأخبار المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حل مشاكلها، وتفسير غريبها، وبيان أحكامها، يترتب عليها من الفقه واختلاف العلماء جمل لا يستغني عن معرفتها المرجوع إليه في الأحكام والمعول عليه في دين الإسلام". ...

وقال: "وإني في أكثر ما أوردته بل في عامته متبع إلا القليل الذي لاح لي بنوع من الدليل، في تأويل كلام محتمل، أو إيضاح مشكل، أو ترجيح قول على آخر، إذ لعلماء السلف رحمهم الله تعالى سعي كامل في تأليف ما جمعوه، ونظر صادق للخلف في أداء ما سمعوه"[٢].

قلت: وقد اعتمد كثيراً على كلام الخطابي في كتبه رحمه الله. وكتابه سهل ممتنع، يستفيد منه المبتدي، و لا يستغني عنه المنتهي.

ومن المهم أن يتنبه المطالع لكتابه للأحاديث التي يوردها بإسناد نفسه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم يقول عقبها "متفق عليه"، أو "أخرجه البخاري" أو "أخرجه مسلم"، فينظر هل ساقها من طريق البخاري أو مسلم أو من طريق آخر، فإن ساق الحديث من غير طريق صاحبا الصحيح، فقوله عقبه "متفق عليه" أو "رواه البخاري" أو "أخرجه مسلم"، إنما يعني به أصل الحديث، لا اللفظ الذي ساقه جميعه، حتى تعتبره برواية الصحيح، والله الموفق.

٦ــ **المعلم بفوائد مسلم**[٣]، لأبي عبدالله محمد بن علي بن عمر المازري (ت٥٣٦هـ)،

=

١٣٩٠هـ، وانتهت ١٤٠٠هـ.

(١) فتح المغيث (٣٦/٤).

(٢) شرح السنة للبغوي (١/٢ـ٣) باختصار.

(٣) وهو مطبوع، بتحقيق الشيخ محمد الشاذلي النيفر، من مطبوعات دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

وهو أول شرح لصحيح الإمام مسلم[١]. اشتمل على عيون من علم الحديث، وفنون من الفقه، على أشعرية فيه. والكتاب إنما هو دروس أملاها، ولو توفر لتصنيفه وتأليفه لكان غاية إن شاء الله.

قال القاضي عياض رحمه الله: "إن كتاب المعلم لم يكن تأليفاً استجمع له مؤلفه، وإنما هو تعليق ما تضبطه الطلبة من مجالسه، وتتلقفه وكدات الألباء"اهـ[٢].

٧ــ **إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم**[٣]، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت٥٤٤هـ)، أكمل فيه كتاب المعلم للمازري، فأجاد وأفاد، وفاق أصله أو كاد! والقاضي عياض أشعري في العقيدة غفر الله له.

٨ــ **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**[٤]،لمحيي الدين شرف الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ). وهو شرح جمع فيه خلاصة عدة شروح. ووصف بأنه أجمع الشروح فوائد، وأكثرها عوائد، وأضبطها للشوارد والأوابد. مع أشعرية فيه غفر الله له ورحمه.

قال السخاوي (ت٩٠٢هـ) رحمه الله: "نعم الكتاب شرح مسلم لأبي زكريا النووي"اهـ[٥].

٩- "**شرح الإلمام**"[٦] و "**شرح عمدة الأحكام**" كلاهما لابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ) رحمه الله.

---

(١) انظر مقدمة المحقق لكتاب المعلم (١/١٢٦).

(٢) إكمال المعلم (١/٧٢).

(٣) مطبوع، بتحقيق الدكتور يحيى إسماعيل، من مطبوعات دار الوفاء بمصر ــ المنصورة، مكتبة الرشد ــ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ومن الدراسات فيه كتاب "منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم"، للدكتور الحسين بن محمد، دار ابن عفان، الخبر السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ

(٤) وهو مطبوع، ومن طبعاته طبعة بتصحيح محمد محمد عبد اللطيف/ دار إحياء التراث/ ١٣٩٢هـ.

(٥) فتح المغيث (٤/٣٥).

(٦) مطبوع جزء منه، بتحقيق عبدالعزيز بن محمد السعيد، دار أطلس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، في جزأين حقق فيها تقريباً سدس الموجود من المخطوط.

قال السخاوي (ت٩٠٢هـ) رحمه الله: "و فيهما دليل على ما وهبه الله تعالى من ذلك (يعني: فقه الحديث والتنقيب عما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه)"اهـ[١].

قلت: قد قرأت كتاب "شرح عمدة الأحكام"[٢] لابن دقيق العيد، المسمى "إحكام الأحكام"، ورأيته يتميز بأمور منها:

- تخريجه الفروع على الأصول عند بحثه للمسائل المستنبطة من الحديث.

- اعتماده طريقة البحث لا التقرير في غالب الكتاب، عند شرح الحديث وذكر مسائله، وهذا من ورعه وحيطته رحمه الله.

- إرشاده عند كلامه على فقه الحديث إلى جهات مكملة للبحث في المسألة يحيل القارئ إلى تحصيلها.

- الاختصار في العبارة، فهو شرح موجز غير بسيط، ولعل سبب ذلك أنه أملاه .

- استقلاله في سبك العبارة، رحمه الله.

ومن المهمات حول هذا الكتاب: أن يُعلم أن الذي دونه من إملاء ابن دقيق العيد، هو الشيخ عماد الدين القاضي إسماعيل بن تاج الدين محمد بن سعد بن أحمد بن الأثير الحلبي، وهو الذي سمى شرح العمدة باسمه الذي عُرِف به: "إحكام الأحكام في شرح أحاديث سيد الأنام"، وبسبب الإملاء حصل في العبارة نوع صعوبة تزول - إن شاء الله تعالى - بالمران وإعادة النظر.

أمّا كتاب شرح الإلمام فقد مات رحمه الله قبل تمامه، وهو شرح عظيم، ذكر مقاصده في مقدمته فقال: "... فنشرح ما فيه (يعني: ما في كتاب الإلمام بأحاديث الأحكام) من السنن على وجوه نقصدها ومقاصد نعتمدها:

الأول : التعريف بمن ذكر من رواة الحديث، والمخرجين له، والتكلم فيما يتعلق به على وجه الاختصار.

---

(١) فتح المغيث (٣٦/٤).

(٢) وهو مطبوع من طبعاته طبعة المطبعة المنيرية، دار الكتب.

الثاني : التعريف بوجه صحته: إما على جهة الاتفاق، أو الاختلاف على وجه الإيجاز أيضاً.

الثالث : الإشارة – أحياناً – إلى بعض المقاصد في الاختيار لِمَ الاختيار عليه!

الرابع : الكلام على تفسير شيء من مفردات ألفاظه، إذا تعلق بذلك فائدة: إما لغرابته عن الاستعمال العادي، أو لفائدة لا تظهر عند أكثر المستعملين.

الخامس : إيراد شيء من علم الإعراب إذا احتيج إليه أحياناً.

السادس : في علم البيان في بعض الأماكن .

السابع : الكلام على المعاني التركيبية ، والفوائد المستنبطة، والأحكام المستخرجة، وهذا هو المقصود الأعظم.

الثامن : اعتماد ما تقدمت الإشارة إليه مع عدم الميل والتعصب في ذلك لمذهب معين على سبيل العسف، فنذكر ما بلغنا مما استدل به أصحاب المذاهب لمذاهبهم، أو يمكن أن يُستدل به لهم، فإن كان وجه الدليل ظاهراً وإلا بدأنا ببيانه، ثم نتبع ذلك بما عساه يذكر في الاعتذار عن مخالفة ظاهره لمن خالفه إن تيسر ذلك.

التاسع : الإعراض عما فعله كثير من الشارحين من إيراد مسائل لا تستنبط من ألفاظ الحديث، كمن يأتي إلى حديث يدل على جواز المسح على الخفين، أو الاستنشاق أو الظهار أو الإيلاء – مثلا – فيأتي بمسائل ذلك الباب من غير أن تكون مستنبطة من الحديث الذي يتكلم عليه، وإن أمكن فبطريق مستبعد.

العاشر: ترك ما فعله قوم من أبناء الزمان ، ومن يُعد فيهم من الأعيان، فأكثروا من ذكر الوجوه في معرض الاستنباط، واسترسلوا في ذلك استرسال غير متحرز و لا محتاط، فتحلوا وتحيلوا وأطالوا وما تطولوا، وأبدوا وجوهاً ليس في صفحاتها نور، و ذكروا أوهاماً لا تميل إليها العقول الراجحة و لا تصور، حتى نقل عن بعضهم أنه أدعى الاستدلال على جميع مسائل مذهبه الذي تقلده من الكتاب العزيز.

الحادي عشر : تهذيب كثير مما ذكر الشارحون للحديث، وتلخيصه، والتحقيق فيه، والمؤاخذة فيما عساه يؤخذ على قائله.

الثاني عشر : جلب الفوائد المتبددة من كتب الأحكام التي تقع مجموعة في كلام الشارحين للأحاديث، فيما علمناه على حسب ما تيسر.

إلى غير هذه الوجوه من أمور تعرض، وفوائد تتصدى للفكر فتعترض، و لا تعرض"اهـ[(١)].

قلت: وهذا الشرح لو تم على هذه الصفة، لكان عجباً من العجائب، وهو فيما قد تم منه أدهش العلماء ، [فجاء بالعجائب الدالة على سعة دائرته خصوصاً في الاستنباط][(٢)].

١٠ــ **الكاشف عن حقائق السنن، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح**[(٣)]، لشرف الدين أبي الحسن الحسين بن عبدالله بن محمد الطيبي (ت٧٤٣هــ). ذكر في مقدَّمة الكتاب أنه طلب من أخيه في الدين محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي (ت بعد ٧٣٧هــ) أن يهذب ويشذب المصابيح ويعين رواته، وينسب أحاديثه. قال الطيبي رحمه الله: "فلما فرغ من إتمامه شمرت عن ساق الجد في شرح معضله وحل مشكله وتلخيص عويصه، وإبراز نكاته، ولطائفه، على ما يستدعيه غرائب اللغة والنحو، ويقتضيه علم المعاني والبيان، بعد تتبع الكتب المنسوبة إلى الأئمة رضي الله عنهم وشكر مساعيهم، معلماً لكل مصنف بعلامة مختصة به، فعلامة معالم السنن وأعلامها "خط"، وشرح السنة "حس"، وشرح صحيح مسلم "مح"، والفائق للزمخشري "فا"، ... ... وسلكت في النقل منها طريق الاختصار، وكان جل اعتمادي وغاية اهتمامي بشرح مسلم للإمام المتقن محيي الدين النووي لأنه كان أجمعها فوائد، وأكثرها عوائد، واضبطها للشوارد، والأوابد. وما لا ترى عليه علامة، فأكثرها من نتائج ساغ خاطري الكليل، فإن ترى فيه خللا فسدّه جزاك الله خيرا"اهـ[(٤)].

والكتاب نفيس جدًّا في النواحي البلاغية في الأحاديث، وما يتعلق بها من تدقيقات، لكن

---

(١) شرح الإلمام (١/٢٤-٢٦).

(٢) ما بين معقوفتين من كلام ابن حجر رحمه الله في الدرر الكامنة (٤/٩٢).

(٣) وهو مطبوع بتحقيق د. عبدالحميد هنداوي، من مطبوعات مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة ــ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هــ.

(٤) شرح الطيبي (٢/٣٦٨-٣٦٩).

له منزع صوفي و أشعرية في العقيدة؛ غفر الله له.

١١- كتاب "**جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم**"[1]لابن رجب الحنبلي(ت٧٩٥هـ) رحمه الله، وهو شرح ماتع جامع كثير الفائدة، ملأه بأقوال السلف، رحمهم الله، وهذه طريقة في الشرح لم أر من يضارعه فيها، مع تحقيقات وتدقيقات فريدات، جزاه الله خيراً.

١٢- **طرح التثريب شرح التقريب،** لزين الدين عبدالرحيم العراقي (ت٨٠٦هـ)، وأكمل الشرح ولده أبو زرعة أحمد بن عبدالرحيم العراقي (ت٨٢٦هـ).

والمتن اسمه (تقريب الأسانيد) قال العراقي في مقدمته: "أردت أن أجمع لابني أبي زرعة مختصراً في أحاديث الأحكام، يكون متصل الأسانيد بالأئمة الأعلام؛ فإنه يقبح بطالب الحديث بل بطالب العلم أن لا يحفظ بإسناده عدة من الأخبار يستغني بها عن حمل الأسفار في الأسفار، وعن مراجعة الأصول عند المذاكرة، و الاستحضار، ويتخلص به من الحرج بنقل ما ليست له به رواية، فإنه غير سائغ بإجماع أهل الدراية.

ولما رأيت صعوبة حفظ الأسانيد في هذه الأعصار لطولها، وكان قصر أسانيد المتقدمين وسيلة لتسهيلها؛ رأيت أن أجمع أحاديث عديدة في تراجم محصورة وتكون تلك التراجم فيما عد من أصح الأسانيد مذكورة، إما مطلقاً على قول من عممه، أو مقيداً بصحابي تلك الترجمة.

ولفظ الحديث الذي أورده في هذا المختصر هو لمن ذكر الإسناد إليه من الموطأ ومسند أحمد.

فإن كان الحديث في الصحيحين لم أعزه لأحد وكان ذلك علامة كونه متفقاً عليه.

وإن كان في أحدهما اقتصرت على عزوه إليه، وإن لم تكن في واحد من الصحيحين عزوته إلى من خرجه من أصحاب السنن الأربعة وغيرهم ممن التزم الصحة، كابن حبان

---

(١) وهو مطبوع، من طبعاته الطبعة التي بتحقيق شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

والحاكم.

فإن كان عند من عزوت الحديث إليه زيادة تدل على حكم ذكرتها.

وكذلك أذكر زيادات أخر من عند غيره.

فإن كانت الزيادة من حديث ذلك الصحابي لم أذكره، بل أقول : ولأبي داود أو غيره كذا.

وإن كانت من غير حديثه قلت: ولفلان من حديث فلان كذا.

وإذا اجتمع حديثان فأكثر في ترجمة واحدة كقولي عن نافع عن ابن عمر، لم أذكرها في الثاني وما بعده، بل أكتفي بقولي: وعنه، ما لم يحصل اشتباه.

وحيث عزوت الحديث لمن خرّجه فإنما أريد أصل الحديث لا ذلك اللفظ، على قاعدة المستخرجات؛ فإن لم يكن الحديث إلا في الكتاب الذي رويته منه عزوته إليه بعد تخريجه.

وإن كان قد علم أنه فيه لئلا يلتبس ذلك بما في الصحيحين"اهـ[1].

وهذا الشرح مرتب على أساس المسائل، فيورد الحديث، ثم يعنون لمسائله.

و قد لاحظت شبهاً في عبارته مع فتح الباري لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في كثير من المواضع، و لا غرو فإن المؤلف شيخ ابن حجر، وابن المؤلف : أبو زرعة قرين الحافظ في الطلب.

وهو شرح مفيد في شرح الأحاديث التي يتكلم عليها، مع رحابة أفق، وقوة علمية ظاهرة، رحمه الله.

قال في مقدمة الشرح : "لما أكملت كتابي المسمى (تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) وحفظه ابني أبو زرعة المؤلَّف له، وطلب حمله عني جماعة من الطلبة الحملة، سألني جماعة من أصحابنا في كتابة شرح له يسهل ما عساه يصعب علي موضوع الكتاب، ويكون متوسطاً بين الإيجاز والإسهاب، فتعللت بقصور من المجاورة بمكة عن ذلك، وبقلة الكتب المعينة على ما هنالك، ثم رأيت أن المسارعة إلى الخير أولى وأجل، وتلوت: ﴿إن لم يصبها وابل فطل﴾،

---

(١) تقريب الأسانيد مع طرح التثريب (١/١٦-١٩).

ولما ذكرته من قصر الزمان وقلة الأعوان سميته: "طرح التثريب في شرح التقريب"، فليبسط الناظر فيه عذراً، وليقتنص عروس فوائده عذرا، والله المسئول في إكماله وإتمامه وحصول النفع به ودوامه، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

ورأيت أن أقدم قبل شرح مقصود الكتاب مقدمة في تراجم رجال إسناده.

ورأيت أن أضم إليهم من ذكر اسمه في بقية الكتاب، لرواية حديث أو كلام عليه، أو لذكره في أثناء حديث لعموم الفائدة بذلك"اهـ[١].

١٣ــ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**[٢]، لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). حتى قيل تورية : "لا هجرة بعد الفتح"، وصدق هذا القائل؛ فإن هذا الكتاب هو عمدة العلماء وطلاب العلم في شرح الحديث والوقوف على معانيه، وشهرته وتداوله بين أهل العلم وطلابه ورؤيتهم له تغني عن الإطناب في وصفه، فليس من رأى كمن سمع!

اعتمد فيه شرح صحيح البخاري على أتقن الروايات عنده وهي رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة، لضبطه لها وتمييزه لاختلاف سياقها، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه عند ما يخالفها[٣].

وللعلامة المحقق المدقق عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله تعليقات على مسائل مهمة في العقيدة وغيرها في الكتاب إلى الجزء الثالث منه، أجاد فيها وأفاد ما شاء الله.

كان شروع الحافظ ابن حجر في تأليفه سنة ٨١٧هـ على طريقة الإملاء، ثم صار يكتب بخطه شيئاً فشيئاً، فيكتب الكراسة، ثم يكتب جماعة من الأئمة المعتبرين، ويعارض بالأصل مع المباحثة في يوم من الأسبوع، وذلك بقراءة العلامة ابن خضر، فصار السِّفر لا يكمل منه شيء إلا وقد قوبل وحرر، إلى أن انتهى في أوّل يوم من رجب سنة ٨٤٢هـ، سوى ما ألحقه فيه بعد ذلك، فلم ينته إلا قبيل وفاته رحمه الله.

---

(١) طرح التثريب (١/١٤-١٥).

(٢) وهو مطبوع، ومن طبعاته الطبعة التي بتحقيق الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز من أوّله إلى كتاب الجنائز (ج١-٣)، وبترتيب وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، وأكمل المقابلة محب الدين الخطيب، طبع المكتبة السلفية.

(٣) فتح الباري (١/٧).

ومن المهمات حول هذا الشرح، ما يلي:

- أنه شرط على نفسه أن الحديث الذي يورده أثناء الشرح فهو صحيح أو حسن عنده.

- عند إرادة النظر في شرح حديث منه عليك أن تحصر أماكن وجوده في البخاري، ثم تفتح عليها، فقد كانت طريقة الحافظ أنه يشرح الأحاديث التي كررها البخاري في كل موضع بما يحتاجه، تبعاً لمقصد البخاري، وليت من يقوم باختصار صحيح البخاري وجمع شرح كل حديث في موضع واحد.

١٤- **فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام** ، لأبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي الخزرجي (ت٩٢٥هـ). وهو شرح مختصر.

قال في مقدمته: " كنت لخصت كتاباً سميته الإعلام بأحاديث الأحكام، وأردت الآن أن أشرحه شرحاً يحل ألفاظه، ويبين مراده مجتنباً فيه الإعادة إلا لنكتة، يحصل بها إفادة"اهـ[١].

وذكر في مقدمة الكتاب المشروح: "هذا مختصر على أدلة نبوية للأحكام الشرعية، لخصته من صحيحي البخاري ومسلم وغيرهما، و لا أذكر فيه إلا ما صح أو قاربه"اهـ[٢] .

١٥ـ **فيض القدير شرح الجامع الصغير**[٣]، لعبدالرءوف المناوي (ت١٠٣١هـ). وهو شرح جامع مفيد، يسعف كثيراً في شرح أحاديث يعسر الوقوف لها على شرح عند غيره.

١٦ـ **سبل السلام شرح بلوغ المرام**[٤] ، لمحمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني (ت١١٨٢هـ). يقول في مقدمته: "اختصرته عن شرح العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي أعلى الله درجته في عليين، مقتصراً على حل ألفاظه وبيان معانيه، قاصداً بذلك

---

(١) فتح العلام ص٤٠.

(٢) الإعلام بأحاديث الأحكام مع شرحه فتح العلام ص٤٤-٤٥.

(٣) وهو مطبوع، طبعته دار المعرفة بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ.

(٤) مطبوع، من طبعاته الطبعة التي حققها فوّاز أحمد زمرلي، وإبراهيم الجمل، من مطبوعات دار الكتاب العربي، الطبعة السادسة ١٤١٢هـ.

وجه الله ثم التقريب للطالبين والناظرين فيه، معرضاً عن ذكر الخلاف والأقاويل إلا أن يدعو إليه ما يرتبط به الدليل، متجنباً للإيجاز المخل، والإطناب الممل، وقد ضممت إليه زيادات جمة على ما في الأصل من الفوائد"اهـ[١].

١٧ـ **نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار**[٢]، لمحمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ). شرح نفيس محرر في الكلام على معاني الأحاديث، شرح فيه كتاب المنتقى من الأحكام لمجد الدين بن تيمية رحمه الله، اعتمد فيه على التلخيص الحبير، وفتح الباري لابن حجر العسقلاني، مع زيادات وتحريرات، فأجاد و أفاد لا يكاد يستغني عنه طالب علم.

١٨ـ **عون المعبود على سنن أبي داود**[٣]، لأبي الطيب محمد شمس الحق عظيم آبادي (ت١٣٢٩هـ)[٤]. وهو شرح نفيس، اعتمد فيه كثيراً على معالم السنن للخطابي، وعلى كلام المنذري في مختصر السنن، وابن القيم في تهذيب مختصر السنن، وللمصنف كتاب كبير في شرح سنن أبي داود لم يتمه، اسمه "غاية المقصود"، اعتبر من أجله عون المعبود حاشية. وقد اعتمد للشرح رواية اللؤلؤي، ولكنه لم يترك حديثاً واحداً من الأحاديث التي وجدها في غير رواية اللؤلؤي إلا وشرحها مع التنبيه إلى أنها ليست من رواية اللؤلؤي لسنن أبي داود.

١٩ـ **تحفة الأحوذي شرح الترمذي**[٥]، لعبدالرحمن المباركفوري (ت١٣٥٣هـ)، شرح نفيس للغاية، اعتمد كثيراً على نيل الأوطار، وتقريب التهذيب لابن حجر، وللكتاب مقدمة نفيسة جمعت من الفوائد والعوائد ما لا غنية للمحدث عنه، مع تعظيم لأهل الحديث، وسير على منهج السلف في الشرح، فجزاه الله خيراً.

---

(١) سبل السلام (٢١/١).

(٢) وهو مطبوع، من طبعاته الطبعة المنيرية، التي صورتها دار الجيل .

(٣) مطبوع، من طبعاته طبعة دار الكتاب العربي، وهي تصوير للطبعة الحجرية.

(٤) وقد نسب الكتاب في المجلدين الأولين منه إلى أخيه محمد أشرف العظيم آبادي (ت١٣٢٦هـ)، وحرر بعض إخواننا أن الكتاب جميعه لشمس الحق عظيم آبادي . انظر حياة المحدث شمس الحق وأعماله ص١٤٣-١٥١

(٥) وهو مطبوع، من طبعاته طبعة دار الكتاب العربي بيروت، مصورة للطبعة الحجرية.

وهذه مهمات أختم بها الكلام عن كتب شروح الحديث:

١- شرح العالم للحديث لا يعني صحته عنده.

قال الحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ) رحمه الله: "عادة المتقدمين السكوت عما أوردوا من الأحاديث في تصانيفهم، وعدم بيان من خرجه، وبيان الصحيح من الضعيف، إلا نادراً، وإن كانوا من أئمة الحديث حتى جاء النووي فبين.

وقصد الأولين ألا يغفل الناس النظر في كل علم في مظنته؛ ولهذا مشى الرافعي على طريقة الفقهاء مع كونه أعلم بالحديث من النووي"اهـ[1] .

وقال السيوطي (ت٩١١هـ) رحمه الله: "قد كان الرافعي من كبار أئمة الحديث وحفاظه.

وأخبرني من أثق به: أن الحافظ ابن حجر، قال: الناس يظنون أن النووي أعلم بالحديث من الرافعي، وليس كذلك، بل الرافعي أفقه في الحديث من النووي ، ومن طالع أماليه وتاريخه وشرح المسند له تبين له ذلك.

والأمر كما قال"اهـ[2].

قلت: ولعل سبب ذلك في مصنفات النووي أنه كما قيل في ترجمته كان تصنيفه تحصيله، والله أعلم.

٢- تصريح الشارح بدلالة الحديث ، أو أنه حجة في كذا، لا يعني قوله بهذه الدلالة؛ إذ موضوع الشرح أن يبين دلالة الحديث، أمّا الاستدلال للمسائل فقد تقوم موانع تمنع من الأخذ بدلالة الحديث، كوجود صارف يصرفه، أو وجود ناسخ ينسخه، أو وجود مخصص أو مقيد، أو غير ذلك.

٣- ينبغي ملاحظة ما يورده الشراح على سبيل البحث أو على سبيل التقرير، فالأول لا يعتمد ، بخلاف الثاني، من ذلك إذا ناقش الشارح قضية تتعلق بحديث أثناء شرح حديث

---

(١) من كلام العراقي في خطبة تخريجه الكبير للإحياء، نقله المناوي في فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢١/١).

(٢) تحفة الأبرار بنكت الأذكار للسيوطي ص٤٣/ تحقيق محيي الدين مستو/ مكتبة دار التراث/ المدينة المنورة/ ط أولى ١٤١٧هـ.

آخر، فهذه ليست من التقرير[١].

٤- كلام الشارح لا يخلو من حالتين:

الأولى : أن يفسر اللفظ بحسب اللغة، فيذكر موضوع اللفظ لغة.

الثانية : أن يعين مجملاً، ويبين مراداً.

فالأوّل يطلب فيه صحة النقل.

والثاني : يطلب فيه الدليل على هذا التعيين.

فمثلاً : إذا قال النية هي القصد لغة، فهذا من الأوّل.

وإذا قال : قوله: "بالنيات" الباء للسببية؛ فهذا لا يتعين أنه المراد حتى يقيم دليله على هذا، لأنه تعيين لأحد المحتملات للـــباء[٢] .

وتعيين أحد المحتملات يرجع فيه إلى الاجتهاد، وهو استنباط الأحكام، وبيان المجمل وتخصيص العموم.

وكل لفظ احتمل معنيين فصاعداً؛ فهو الذي يعتمد فيه على الشواهد والدلائل دون مجرد الرأي، فإن كان أحد المعنيين أظهر؛ وجب الحمل عليه؛ إلا أن يقوم دليل على أن المراد هو الخفي.

وإن استويا والاستعمال فيهما حقيقة، لكن في أحدهما حقيقة لغوية أو عرفية، وفي الآخر شرعية؛ فالحمل على الشرعية أولى، إلا أن يدل دليل على إرادة اللغوية كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: من الآية١٠٣].

ولو كان أحدهما عرفية والآخر لغوية فالحمل على العرفية أولى، لطريان العرفية على اللغوية.

ولو دار بين الشرعية والعرفية فالشرعية أولى؛ لأن الشرع ألزم.

فإن تنافى اجتماعهما ولم يمكن إرادتهما باللفظ الواحد كالقرء للحيض والطهر؛ اجتهد في

---

(١) انظر فتح المغيث (٧٤/١).

(٢) انظر بدائع الفوائد (٢٠٨/٤).

المراد منهما بالأمارات الدالة عليه، فما ظنه فهو مراد الله في حقه، وإن لم يظهر له شيء، فهل يتخير في الحمل على أيهما شاء أو يأخذ بالأغلظ حكماً أو بالأخف؟ أقوال.

وإن لم يتنافيا وجب الحمل عليهما عند المحققين، ويكون ذلك أبلغ من الإعجاز والفصاحة، إلا إن دل دليل على إرادة أحدهما.

وبناء على هذا فإن الشارح للحديث بحاجة إلى العلوم اللازمة للمجتهد، ثم هو مع ذلك على خطر، فعليه أن يقول: يحتمل كذا، و لا يجزم إلا في حكم اضطر إلى الفتوى به، فأدى اجتهاده إليه[1].

٥- ومن المهم معرفة منهج الشارح واصطلاحه — إن وجد - وأسلوبه، فإن هذا مما يعين على سرعة الوصول إلى المطلوب.

٦- من الكتب المعينة على فقه الحديث كتاب "المحلى" لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت٤٥٦هـ)[2]، وهو في الأصل من كتب الفقه الظاهري، ولكن لغلبة الحديث عليه عند التقرير والبيان جرى ذكره هنا.

قال السخاوي (ت٩٠٢هـ) رحمه الله، عنه، وقد عدّه من الكتب المعينة على فقه الحديث: "كتاب جليل لولا ما فيه من الطعن على الأئمة، وانفراده بظواهر خالف فيها جماهير الأمة"اهـ[3].

قال ابن حزم (ت٤٥٦هـ) رحمه الله: "فإنكم رغبتم أن نعمل للمسائل المختصرة التي جمعناها في كتابنا الموسوم بـ "المجلى" شرحاً مختصراً أيضاً، نقتصر فيه على قواعد البراهين بغير إكثار؛ ليكون مأخذه سهلاً على الطالب والمبتدئ ودرجاً له إلى التبحر في الحجاج ومعرفة الاختلاف وتصحيح الدلائل المؤدية إلى معرفة الحق، مما تنازع الناس فيه، والإشراف

---

(١) مستفاد من الإتقان في علوم القرآن (تهذيب وترتيب الإتقان ص٥٥١-٥٥٢) ، وهو وإن أورده في تفسير القرآن العظيم، فإن السنة مثله.

(٢) مطبوع، وقفت على طبعة دار الفكر ، طبعة مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات، كما قوبلت على النسخة التي حققها الأستاذ أحمد محمد شاكر.

(٣) فتح المغيث (٣٥/٤).

على أحكام القرآن والوقوف على جمهرة السنن الثابتة عن رسول الله ﷺ ، وتمييزها مما لم يصح، والوقوف على الثقات من رواة الأخبار، وتمييزهم من غيرهم والتنبيه على فساد القياس وتناقضه وتناقض القائلين به، فاستخرت الله عز وجل على عمل ذلك..."

قال: "وليعلم من قرأ كتابنا هذا أننا لم نحتج إلا بخبر صحيح من رواية الثقات، مسندا، و لا خالفنا إلا خبراً ضعيفاً فبينا ضعفه، أو منسوخاً فأوضحنا نسخه، وما توفيقنا إلا بالله تعالى"اهـ[١].

---

(١) المحلى (٢/١).

الخاتمة

الخلاصة والتوصيات

في ختام هذه الدراسة أذكر خلاصة لأهم ما جاء فيها:

١ـــ تقرير خطورة سوء الفهم لحديث الرسول ﷺ.

٢ـــ بيان مبادئ علم شرح الحديث.

٣ـــ تحديد أهم المقومات التي ينبغي أن تراعى عند إرادة شرح حديث الرسول ﷺ.

٤ـــ بيان أفضل طرق شرح الحديث، وأن أفضلها شرح الحديث بالحديث ثم الحديث بقول الصحابي ثم الحديث باللغة والاجتهاد. على تفاصيل ذكرها أهل العلم في ذلك.

٥ـــ التنبيه على الضوابط التي ينبغي أن تراعى عند تفسير الحديث بالحديث أو بقول الصحابي أو بحسب اللغة والاجتهاد.

٦ـــ بيان أساليب الشرح، ومناهج شرح الحديث التي كانت سائدة في الحرمين الشريفين في القرن الثاني عشر الهجري.

٧ـــ بيان أشهر وأهم الكتب المصنفة في شروح الحديث.

التوصيات :

لمس الباحث خلال هذه الدراسة التي قام بها بعض الأمور التي لا بد من التوصية بشأنها؛ نصيحة للإسلام والمسلمين، ومجمل هذه التوصيات هي التالية:

١ـــ يوصي الباحث أن يقوم مجموعة من أهل العلم والدراية بإعادة طبع كتب الشروح متوخين إثبات المتن بالرواية التي اعتمدها الشارح، فمثلاً فتح الباري بحاجة أن يعاد طبعه مع إثبات رواية صحيح البخاري التي اعتمدها ابن حجر أصلاً للشرح، ومعالم السنن للخطابي يُعاد طبعه ويثبت معه نص رواية ابن داسة لسنن أبي داود التي اعتمد عليها في الشرح، وهكذا سائر الكتب.

٢ـــ تشجيع طلاب العلم في رسائل الماجستير والدكتوراه على البحث عن كتب شروح الحديث، وتحقيقها.

٣ـــ حث المحققين الأفاضل لكتب التراث على عمل كشاف للقواعد التي يشير إليها الأئمة مما يجب أو يستحسن مراعاته عند شرح الحديث وفقهه.

٤ـــ إكثار الدروس العلمية العامة القائمة على أساس شرح الحديث، إذ في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم كنوز العلم.

٥ـــ أوصي بأن يقوم بعض الباحثين بإحصاء كتب الشروح وتتبعها وجمعها في مجلد مفرد، مع الدلالة على أماكن وجودها إن كانت مخطوطة، والدلالة على طبعاتها إن كانت مطبوعة، ومزايا كل كتاب وأسلوب الشرح ومنهجه، ونحو ذلك مما هو من متممات التعريف بالكتاب.

هذا آخر ما يسر الله لي جمعه وكتابته في هذه الدراسة والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

فهرست المصادر والمراجع

– القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

(أ)

– أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال النجوم/ لصديق بن حسن خان القنوجي (ت١٣٠٧هـ)، أعدّه للطبع: عبدالجبار زكار، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٨٧م.

– الاتباع / لابن أبي العز الحنفي (ت٧٩٢هـ) حققه وعلق عليه محمد عطا الله حنيف ود. عاصم القريوتي/ المكتبة السلفية – لاهور/ الطبعة الثانية ١٤٠٥ بعمان الأردن.

ـ إتحاف النبيه بما يحتاج إليه المحدث والفقيه/ لشاه ولي الدين أحمد بن عبدالرحيم الدِّهلوي (ت١١٧٦هـ)/ حققه وقدّم له وكتب عليه التعليقات الظراف أبو الطيب محمد عطاء الله حنيف الفوجاني/ نقله من الفارسية إلى العربية محمد عزير شمس / المكتبة السلفية ـ لاهور ١٤١٨هـ (نسخة على الحساب الآلي).

– الإتقان في علوم القرآن / لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.

– الإحكام في أصول الأحكام / لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي (ت٦٣١هـ)/ دار الكتب العلمية، بيروت/ ١٤٠٠هـ.

– الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لعلاء الدين الفارسي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.

– أخبار أبي حنيفة وأصحابه، لأبي عبدالله حسين بن علي الصيمري (ت٤٣٦هـ)، طبع بمطبعة المعارف الشرقية، حيدر آباد، الهند، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ.

– أدب الإملاء والاستملاء ، لأبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت٥٦٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

– أدب الدنيا والدين / لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي

(ت٤٥٠هـ)/ حققه وعلق عليه مصطفى السقا/ دار الفكر / الطبعة الثالثة ١٣٧٥هـ.

- إرشاد الفحول / لمحمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)/ وبهامشه شرح الشيخ أحمد قاسم العبادي على شرح المحلي للورقات/ دار المعرفة بيروت، ١٣٩٩هـ.

- الاعتصام، لأبي إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، صححه وعلق عليه السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت.

- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين / لخير الدين الزركلي (ت١٣٩٦هـ)/ دار العلم للملايين/ الطبعة الخامسة ١٩٨٠م.

- أعلام الحديث / لأبي سليمان حمد بن سليمان الخطابي (ت٣٨٨هـ)/ تحقيق الدكتور/ محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود، ضمن مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى/ الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

- إكمال المعلم شرح صحيح مسلم/ لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت٥٤٤هـ) بتحقيق الدكتور يحي إسماعيل، من مطبوعات دار الوفاء بمصر ـ المنصورة، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

- الإمام محمد بن حبان البستي ومنهجه في الجرح والتعديل/ لعداب محمود الحمش/ رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة) مقدمة لقسم الكتاب والسنة جامعة أم القرى.

- الانتصار /لأبي المظفر = صون المنطق والكلام

- الانتصار لأهل الحديث / لمحمد بن عمر بازمول/ مطبوعات دار الهجرة/ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

- إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار وتحذيرهم من الابتداع الشائع في القرى والأمصار، من تقليد المذاهب مع الحمية والعصبية بين فقهاء الأمصار، لصالح الفلاني (ت١٢١٨هـ)، دار المعرفة، بيروت (١٣٩٨هـ).

(ب)

ـ البحر المحيط في أصول الفقه/ لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي الشافعي (ت٧٩٤هـ)/ تحقيق د. عمر سليمان الأشقر/ مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون

الإسلامية بالكويت/ الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

البرهان في علوم القرآن / لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي الشافعي (ت٧٩٤هـ)/تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم/ الطبعة الثالثة ١٤٠٠/ دار الفكر.

– بيان فضل علم السلف على علم الخلف، لابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، حققه وعلق عليه محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، ١٤١٦هـ.

(ت)

– تأويل مشكل القرآن / شرحه ونشره السيد أحمد صقر/ دار التراث / القاهرة.

– تحفة المودود بأحكام المولود/ لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية) (ت٧٥١هـ)/ حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: بشير العيون/ نشر مكتبة دار البيان/ دمشق/ توزيع مكتبة المؤيد/ الطائف/ الطبعة الثانية/١٤٠٧هـ.

– تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي/ لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)/ تحقيق ومراجعة عبدالوهاب عبداللطيف/ دار إحياء السنة النبوية / الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

– ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق أحمد بكير محمود، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ١٣٨٧هـ.

– تفسير سورة الإخلاص لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى = مجموع الفتاوى

– تقدمة الجرح والتعديل، لعبدالرحمن بن محمد إدريس الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق عبدالرحمن بن يحي المعلمي، (في أول كتاب الجرح والتعديل)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند ١٢٧١هـ.

– تقييد العلم، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، قدم له، وحققه وعلق عليه يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية الطبعة الثانية ١٩٧٤م.

– تهذيب مختصر السنن = معالم السنن

(ج)

– جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ ، لمجد الدين ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق

عبدالقادر الأرنؤوط، دار الفكر، ط الثانية ١٤٠٣هـ.

- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، لابن عبدالبر النمري (ت٤٦٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية ١٣٩٨هـ.

- الجامع الصحيح، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، مع شرحه فتح الباري، المطبعة السلفية.

- الجامع الصحيح، لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث.

- (جميع الرسل كان دينهم الإسلام)[1]، لزين الدين عبدالرحمن بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، دار الصحابة، مصر الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

(ح)

- الحطة في ذكر الصحاح الستة/ لصديق حسن خان القنوجي ت(١٣٠٧هـ)/ دراسة وتحقيق علي حسن الحلبي/ دار الجيل بيروت، دار عمّار عمّان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

(د)

- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة/ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) / دار الجيل.

(ر)

- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة/ لمحمد بن جعفر الكتاني (ت١٣٤٥هـ)/ كتب مقدماتها ووضع فهارسها محمد المنتصر بن محمد الزمزمي بن محمد بن جعفر الكتاني/ دار البشائر، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ.

- الروح، لابن قيم الجوزية (ت٧٥٦هـ)، تحقيق عبدالفتاح محمود عمر، دار الفكر، عمّان، الطبعة الثانية ١٩٨٦م.

- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء/ لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (٣٥٤هـ)/ تحقيق

---

(١) هذا الاسم للرسالة من عند الناشر.

وتصحيح محمد محي الدين عبدالحميد/ دار الكتب العلمية.

(س)

– سبل السلام شرح بلوغ المرام/ لمحمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني (ت١١٨٢هـ)/ تحقيق فوّاز أحمد زمرلي، وإبراهيم الجمل، من مطبوعات دار الكتاب العربي، الطبعة السادسة ١٤١٢هـ

– سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أحمد بن محمد بن عثمان قيماز الذهبي، (ت٧٤٨هـ)، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ

(ش)

– شرح السنة / وهو مطبوع، بتحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط، من مطبوعات المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى بدئ فيها ١٣٩٠هـ، وأنتهت ١٤٠٠هـ.

– شرح الطحاوية = شرح العقيدة الطحاوية

– شرح الطيبي = الكاشف عن حقائق السنن

– شرح العقيدة الطحاوية، لمحمد بن علي بن أبي العز الحنفي (ت٧٩٢هـ)، خرّج أحاديثها محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة السادسة ١٤٠٠هـ.

(ص)

– صحيح البخاري = الجامع الصحيح للبخاري

– صحيح مسلم = الجامع الصحيح لمسلم

– صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، (يشتمل على تلخيص مقاصد عدد من الكتب، منها كتاب الانتصار لأهل الحديث لأبي المظفر، والغنية للخطابي)، ويليه مختصر نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان لابن تيمية، تلخيص السيوطي، تعليق علي سامي النشار، يطلب من دار عباس الباز، مكة.

(ط)

- طريق الوصول إلى العلم المأمول (من كلام ابن تيمية وابن القيم)/ لعبدالرحمن بن ناصر بن سعدي/ (ت١٣٧٦هـ)/.

(ع)

- العجالة النافعة / لعبدالعزيز بن ولي الله الدِّهلوي / مترجم عن اللغة الفارسية نقله عبد المنان بن عبداللطيف المدني/ تحت إشراف د. محمد لقمان السلفي/ دار الداعي للنشر والتوزيع/ مركز العلامة عبدالعزيز بن باز للدراسات الإسلامية بالهند/ الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

- علوم الحديث / لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري المشهور بـ (ابن الصلاح) (ت٦٤٣هـ)/ تحقيق نور الدين عتر/ دار الفكر المعاصر، بيروت/ دار الفكر، دمشق/ الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.

(ف)

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق عبدالعزيز بن باز إلى كتاب الجنائز (ج١-٣)، ترتيب وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة السلفية.

- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي/ لأبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)/ تحقيق علي حسين علي/إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس/ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لمحمد عبدالرؤوف المناوي (ت هـ)، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ.

(ق)

- القاموس المحيط / لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي/ دار الجيل.

- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث/ لمحمد جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ)/ دار الكتب العلمية/ الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

(ك)

- الكاشف عن حقائق السنن / لشرف الدين أبي الحسن الحسين بن عبدالله بن محمد الطيبي (ت٧٤٣هـ)/ تحقيق د. عبدالحميد هنداوي/ من مطبوعات مكتبة نزار مصطفى الباز/ مكة المكرمة ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ

- كشف الأسرار شرح المصنف على المنار/ لأبي البركات عبدالله بن أحمد المعروف بـ (حافظ الدين النسفي) (ت٧١٠هـ)/ ومعه شرح نور الأنوار على المنار / لحافظ شيخ أحمد المعروف بـ (ملا جيون) بن أبي سعيد بن عبيدالله الحنفي الصديقي الميهوي، صاحب الشمس البازغة (ت١١٣٠هـ)/ دار الكتب العلمية بيروت/ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/ لمصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة/ دار العلوم الحديثة، بيروت.

- الكفاية في علوم الرواية / لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المشهور بـ (الخطب البغدادي) (ت٤٦٣هـ)/ تحقيق عبدالرحمن بن يحي المعلمي/ المكتبة العلمية.

(م)

- المجروحين = المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين

- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، توزيع دار الباز، مكة.

- المجموع شرح المهذب/ لأبي زكريا يحي بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)/ ويليه فتح العزيز شرح الوجيز/ للرافعي/ ويليه التلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني/ دار الفكر.

- مجموع الفتاوى، لأحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، جمع عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، مطبعة الرسالة، سوريا، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.

- المحلى، لعلي بن حزم، أبو محمد، تحقيق أحمد شاكر، دار الفكر.

- المدخل إلى السنن الكبرى، الحافظ أبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، دراسة وتحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، نشر دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز/ لشهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي المعروف بـ (أبي شامة)/ تحقيق وليد مساعد الطبطبائي/ مكتبة الإمام الذهبي/ الكويت/ ١٤١٣هـ.

- المسودة = المسودة لآل تيمية

- المسودة لآل تيمية، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨٤هـ.

- معالم السنن، شرح سنن أبي داود، لحمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨هـ)، ومعه مختصر السنن للمنذري، وتهذيب مختصر السنن لابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، وأحمد محمد شاكر، دار المعرفة ١٤٠٠هـ.

- معجم مقاييس اللغة / لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)/ تحقيق عبدالسلام هارون/ دار الكتب العلمية/ إسماعيليان نجفي/ إيران/ قم/ خيابان أرم.

- معرفة علوم الحديث، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، اعتنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه مع ترجمة المصنف السيد معظم حسين، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

- مقدمة إملاء الاستذكار/ لأبي طاهر السِّلفي (ت٥٧٦هـ) / تحقيق عبداللطيف بن محمد الجيلاني/ دار البشائر الإسلامية/ ضمن لقاء العشر الأواخر/ الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

- مناقب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.

- منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم، للدكتور الحسين بن محمد، دار ابن عفان، الخبر السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ

(ن)

- النشر في القراءات العشر / لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بـ (ابن الجزري) (ت٨٣٣هـ)/ دار الفكر.

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب/ لأحمد بن محمد المقري التلمساني/ حققه إحسان عباس/ دار صادر.

- النكت على كتاب ابن الصلاح / لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق د/ ربيع بن هادي عمير المدخلي، مطبوعات الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.